نظرية النحو القرآني
عند أحمد مكي الأنصاري

دراسة نقدية

الدكتور/ محمد فيصل محمد

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر الشريف

الافتتاحية

ما أجمل ما قيل

"ولغة القرآن الكريم عربية، ولا نحبّ أن نثبت له الصّـــفة الدينية فقط، أو الجهة العلوية، لنقرنه بالسّـــموّ، فهذا لا يدحض كلام جاحد، ولا يدفع هجوم منكر.

وإذا كان جمال مفرداته من مصـدر إلهي، فهذا يعني بالضـبط سـموّ الفن القرآني في مضمار الفن الأدبي.

وحجّته الأولى هي اللســـان العربي الفصـــيح، وطبيعة الفن، وليس الدافع الديني"(١).

أحمد ياسوف

(١) جماليات المفردة القرآنية ص- ٣٠، المؤلف أحمد ياســـوف. الناشـــر: دار المكتبى – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ- - ١٩٩٩م

الاسم: محمد فيصل محمد عبد الفتاح.
الجامعة: جامعة الأزهر الشريف
الكلية: الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة
القسم: اللغة العربية وآدابها - تخصص اللغويات
الوظيفة: مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة.
الإيميل الجامعي: mohamedabdelfattah.4@azhar.edu.eg
إيميل آخر: drfaissalmohammed@gmail.com

الكلمات المفتاحية: نظرية – النحو القرآني – القراءات القرآنية – الشـــواهد – أحمد مكي الأنصاري – التأويل – التوثيق – سيبويه – النحويون

الملخص

يتناول هذا البحث نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصـــاري بالنقد؛ إذ أعرض ما طرحه صـــاحب النظرية من دعوى الاصـــطدام بين النحو والقرآن الكريم، ودعوى تعصُّـــبِ النحويين لقواعد النحو ضـــد القرآن الكريم، ودعوى ضعف توثيق الشواهد الشعرية التي بُنيت عليها القواعد النحوية، ودعوى فساد التأويل النحوي. وبيَّنتُ خطأ هذه الدعاوى وأن أحدا من العلماء الأجلاء لم يكن ليقول إن قواعد النحو العربي يجب أن تتخلص من شـواهد الشـعر العربي لتعتمد بعد ذلك على القراءات القرآنية؛ إذ لا يصح أن يعتمد إثبات أوجه العربية على القراءات التي يشترط لقبولها موافقة أوجه العربية؛ للزوم الدور، وهو باطل. ولا اصـــطدام بين قواعد النحو والقراءات المتواترة الثابتة، إنما هي أوجه عربية ثبتت عند بعض النحويين فاعتمدوا ما جاء موافقا لها قراءة. أما إذا لم تثبت

موافقة القراءة لوجه من العربية فإما الاحتياط للقرآن الكريم بعدم قبول رواية عن قارئ لم يثبت عندهم موافقتها لأوجه العربية، كما هو منهج أهل القراءات والنحويين على السواء. وإما أن تُؤوَّلَ تلك القراءة على الكثير المشهور من العربية والثابتِ في قراءات أخرى، ورددتُ على زعم صاحب النظرية أن التأويل النحوي سبيل لمعارضة القراءات ، فبينتُ أنه مسلك علمي للوارد من الشواهد نظما ونثرا مما عدَّه البصريون قليلا أو نادرا، ليحملوا القليل على الكثير. وردُّ النحويين لما لم تثبت عربيته، ليس تعصبا للقواعد إنما هو احتياط لكتاب الله عز وجلَّ. وتتبعت نماذج نظرية النحو التي هي عمودها الفقري فوجدت غالب ما اقترحه الدكتور الأنصاري تعديلا للقاعدة ما هو إلا مذهب نحوي قديم، كان على الدكتور الأنصاري أن يقول بترجيحه، وعرضت من ذلك نموذجين: الفصل بين المتضايفين، العامل في الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية.

Mohammed Faissal Mohammed Abd-Elfattah

Department of Arabic language, Faculty of Islamic and Arabic studies for boys, Al-Azhar university- Cairo- Egypt.

Email: mohamedabdelfattah.4@azhar.edu.eg

Another email: drfaissalmohammed@gmail.com

Key words:

Theory - Quranic grammar - modes of recitation - evidence of Arabic poetry - Ahmed Makki Al-Ansari - "Ta'weel" (interpretation) documentation – Sibawayh - Basra – Kufa.

Abstract

Quranic grammar theory by

Ahmed Makki Al-Ansari

Critical study

This research addresses the criticism of Quranic grammar theory

by Dr. Ahmed Makki Al-Ansari. I shed lights on the allegations he presented about Grammarians intolerance towards grammatical rules against the Qur'an, the conflict between grammar and modes of recitation, weak documentation of poetry, upon which grammatical rules are built, and claims of the corruption of grammatical interpretation. "Ta'weel" (interpretation) means understanding words in a way less likely and different from their apparent meaning. I showed that these claims are false. I have detected the error of these claims, stressing that none of the Arabic grammar scholars indicated that Arabic

grammar rules should exclude the evidences of Arabic poetry. There is no contradiction between syntax and modes of recitation, but they are basically forms of Arabic, and maybe some scholars didn't know them. Therefore, they did not accept that this style is a form of recitation of the Qur'an according to scholars of Qur'anic recitation. When I pursed some models of the theory of Quranic grammar, which is considered its backbone, I found most of what Dr. Al-Ansari suggested as an amendment to the rule is nothing more than old opinions of the Bassrah or Kufah scholars. Accordingly, Dr. Al-Ansari should have demonstrated his preference to one of these views. at the end of the research two examples of these issues were presented: The separation of the two differences, and the factor in the name raised after the conditional.

المقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، وبعد،،،،

فإن الله سبحانه وتعالى قد اختص لغة العرب بأن تكون لغةَ كتابِه الخاتمِ المحفوظِ بوعد الله في قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1] ومن لوازم حفظ الكتاب العزيز حفظُ لغته التي نزلت بها آياته البينات.

وقد هيأ الله لهذه اللغة رجالا وقف كل منهم على ثغر، يؤصل أو يحقق أو يكمل قواعد علومها، من نحو وصرف ومعاجمَ وبلاغةٍ، إلى غيرها من علوم اللغة العربية التي تبين لنا كيف كانت طريقة العرب في بِنيَة مفرداتهم، وبناء تراكيبهم.

وكان من رجالات هذه الأمة النحويون، الذين سلكوا مسلك أبي الأسود الدؤلي واضعِ علم النحو، وتوالت طبقات النحويين على مر العصور، وكان درة العقد سيبويه، فهو قالَبٌ جمَع نحوَ سلفه، وشمسُ نهار أشرقت بسماء خلفه، فتتلمذ على كتابه البصريُّ والكوفيُّ على السواء، وتلقت الأمة كتابه بالقبول، حتى من أورد عليه مسائلَ قابلة للنقاش أو المناقشة لم يهضمْه حقَّه، وما كان لأحد أن يصِم الحقَّ الجليَّ بالضلال المبين.

---

(١) آية ٩ من سورة الحجر.

وقد سلك النحويون مسلك الاعتماد على شواهد العرب الثابتة من كلامهم، واجتنبوا ضـــعيفَ النســـبة إلى العربية، والمرذولَ من قول المولدين، ولم يكونوا ينظرون إلى القائل في تقعيد القاعدة إلا لكونه عربيا أو لا، فإذا ثبتت عربية قوله استقام لهم شاهدا.

ثم اختلف البصـــريون والكوفيون فيما تقوم به القاعدة على وجه معلوم عند دارسـي النحو والمتخصـصـين فيه، كلٌّ يفعل ذلك متأثرا بطبيعة نشـأته وما يراه صـلاحا لبيان قواعد العربية، وإصـلاحا للسـان المتكلمين بها في عصـرهم وما يليه من عصور.

وكان مِن علماء العربية مَنْ هو من أهل القراءات وأصـــحاب الروايات، كأبي عمرو بن العلاء، والكسـائي، ومن النحويين من ليس بصـاحب قراءة، أو ليســت له كبير صـــلة بفن القراءات، ولكن الجميع متفقون على قداســة القرآن الكريم، وما نهضوا في خدمة العربية إلا لأنها لغة القرآن الكريم.

مشكلة الدراسة ودوافعها

اشترط أهل القراءات على أنفسهم ثبوتَ القراءة على وجه من العربية، فكان من مهمات النحويين إثبات أوجه العربية من نصـــوص العرب؛ ليَعرض أهلُ القراءات على تلك الأوجُه ما يُنقل أنه قراءةٌ عن رســول الله – صـــلى الله عليه وســـلم – فلم يرَوا أن إثبات أوجه العربية يقوم على القراءات التي تحتاج في ثبوتها إلى موافقة وجه للعربية، لذلك كان جل اعتمادهم على ما بين أيديهم من نظم ونثر عربي.

وتلقى العلماء هذا الأمر برحابة صـــدر وحســـن فَهْم، وقد كانت دعوات تهاجم النحاة على اســـتحياء تظهر بين الفينة والفينة، كدعوة ابن مضـــاء في المغرب العربي، حتى بدت دعوةُ التجديد في القرن الماضـــي، وأخذت تُعلي الصيحةَ ببناء أصول جديدة للنحو العربي، وكان منها دعوة الدكتور أحمد مكي الأنصـــاري لبناء نحوٍ يعتمد على ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته، ثم لم يُلقَ إلى تلك الدعوة بالٌ من علمائنا، وذلك لرسوخ قدم النحو وأصوله، فكان صدى دعوى نظريةِ النحو القرآني خامدا محدودا.

ثم إنني وقفت على بعض الرســـائل العلمية في جامعات عربية تنطلق في بناء مسائل النحو على الثابت في القرآن، والحذرُ كل الحذر أن يسير الأمر في هذا الطريق حتى يطول الزمان على الناس؛ فيأتي معترض أو حاقد يقول إذا كان النحو مبنيا على القرآن فما يُثبتُ عربية القرآن من حيثُ القواعد؟

فأردتُ أن أضـــرب بســـهم في نقد هذه النظرية التي رَمَى صـــاحبُها أعلامَ النحويين، وإن شـــئت فقل رمى جميع النحويين بالتعصـــب ضـــد القرآن وتعمُّدِ معارضته، بل ويصفهم أحيانا بالطغاة.

منهجي في الدراسة

جاءت دراستي لنظرية الدكتور الأنصاري بتَتَبُّع ما وضعَه من خطة لبناء نظريته(١).

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني نشـــأتها وتطورها ومقوّماتها الأســـاســـية ص- ١٣، تأليف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، أستاذ الدراسات النحوية بقسم الدراسات العليا،

حيث يقدم لنظريته ببيان المحتوى الذي يُبنى منه بحثُه، فموضوع بحثه:

نظرية النحو القرآني: نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية.

وقدم لذلك بمدخل جاء فيه: منهج البحث – دوافعه – أهدافه – لمحات عن موقف النحاة من القراءات – النحو ومصادر السماع – بعض الشبهات والرد عليها.

ثم قسم بحثه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نشأتها وتطورها.

الفصل الثاني: لب النظرية ومقوماتها الأساسية.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية

ثم أَردَف ذلك بتعقيب فخاتمة ثم الفهارس.

فجاءت دراستي في نقد نظريته بعنوان

نظرية النحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري

دراسة نقدية

وقسمتها إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهارس.

أما **المقدمة** فجاء فيها بيان مشكلة الدراسة ودوافعها، **وإشارة إلى أهم الدراسات السابقة، وأما** المبحث الأول فجاء بعنوان: **نشأة النظرية وتطورها عند الأنصاري** ... عرض ونقد، **وفيه ثلاثة مطالب:** المطلب الأول: **موضوع**

كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم سابقا، وهذا الكتاب هو موضوع البحث محل النقد .

النظرية ومنهج البحث فيها، والمطلب الثاني: **نشأة النظرية عند الأنصاري**، والمطلب الثالث: **تطور النظرية بعد الفراء**.

وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان: **لب نظرية النحو القرآني** ... عرض ونقد، **وفيه أربعة مطالب:** المطلب الأول: **تكوين النظرية**، والمطلب الثاني: **أدلة نظرية النحو القرآني** والرد عليها، **وفيه رد على أربع دعاوى:**

١- **دعوى وقوع الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية** (المعارضة الصريحة والمعارضة الخفية).

٢- **دعوى تعصب النحويين لقواعدهم ضد القراءات القرآنية.**

٣- **دعوى ضعف توثيق الشواهد الشعرية عند النحاة.**

٤- **دعوى فساد التأويل النحوي**

وأما المطلب الثالث فجاء بعنوان: **نماذج تطبيقية لنظرية النحو القرآني ونقدها**

ثم الخاتمة وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من البحث، وأتبعت البحث بثبت للمراجع وآخر للموضوعات.

والله أسأل التوفيق والسداد إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين

د. محمد فيصل محمد عبد الفتاح
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة
جامعة الأزهر الشريف

الدراسات السابقة

لم أقف على كتابة خصَّت نظرية الدكتور الأنصاري بالنقد غير بحث واحد هو:

قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري

بحث للدكتور: محمد حسن عواد، منشور بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد (١/أ) سنة ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م

كنت في الصفحات الأخيرة من كتابة بحثي حين وجدت بحث الدكتور عواد، وكم فتشت قبلُ عن نقد لنظرية النحو القرآني، فلم أجد؛ فكان ذلك أحدَ دوافعي للكتابة فيه، ثم وقفت على بحث الدكتور محمد حسن عواد أكرمه الله.

وبحث الدكتور عواد دراسة وصفية تحليلية لكتاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري، لم يقم فيه الدكتور بالنقد التام والرد المفصل على ما ذكره الدكتور الأنصاري في كتابه، مع أنه في ملخص بحثه ذكر أنه دراسة ناقدة لكتاب الدكتور الأنصاري، وأن البحث يناقش مناقشة مفصلة ما يرمي إليه مؤلف نظرية النحو القرآني، وكثف جهده في الكشف عن بعض وجوه الحماسة والاندفاع لدى المؤلف مما يخرج به كلام الدكتور الأنصاريّ عن المنهج العلمي الصحيح، وقد وُفِّق الدكتور عوّاد في هذا. كما ساق الباحث بعض المحاولات في النحو القرآني سبقت محاولة المؤلف هذه، مما يقطع بأن محاولة المؤلف ليست المحاولة الأولى من جنسها.

وردَّ البحث ما أمكن هجوم الأنصاريّ على النحاة، ورمى إلى وضع العلاقة بين النحاة والقراء في إطارها الصحيح.

لكنه انشــغل كثيرا بالنظر في كلام إبراهيم أنيس وكتاب "نحو القرآن" للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، وغيرهما، مما يخرج ببحثه أحيانا عن موضوع الدراسة المتخصص في كتاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري.

فنجده يهمل جوانِبَ مهمةً في نقد نظرية النحو القرآني، كتوضــيح النظرية وأدلتها، وتفصــيل الرد على إنكار الدكتور الأنصــاري التأويل النحوي، والرد على اتهام الدكتور الأنصاري لشواهد سيبويه والنحويين بضعف توثيقها، ثم إنه لم يفرِد جانبا لدراسة نموذج واحد من النماذج التطبيقية التي ذكرها الدكتور أحمد مكي الأنصاري، وذلك ما أرجو أن اكون قد استوفيته في بحثي.

أذكر الآن أهمَّ ما وقفت عليه من تطور لنظرية النحو القرآني، وقد جاء هذا في عدة أبحاث، خصصتُ منها بالذكر والعرض بحثين:

أحدهما محاولة لإتمام التنظير لفكرة الدكتور الأنصــــاري، والثاني هو محاولة لتتميم التطبيق العملي لمسـائل تعتمد النحو القرآني في تقعيدها وتردُّ ما سـواه، وجاء بعنوان:

١- مفهوم النحو القرآنيّ ومجالاته وتطبيقه (دراســـة في كتب النحو القرآنيّ المعاصرة)

د. محمَّد أبو القاسم حسن عبّاس، أستاذ النحو والصـــرف المساعد وعميد شؤون الطلاب بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية أم درمان السودان

بحث منشــور بالمؤتمر الدولي الخامس للغة العربية دولة الإمارات العربية المتحـدة – دبي – رجـب ١٤٣٧هـ- مـايو٢٠١٦م المحور(ت) آداب اللغـة العربية وعلومها

وهو بحث لم يخصـــصـــــه كاتبه للقراءة في كتاب الدكتور أحمد مكي الأنصـــاري أو نقده، بل هو نظرات عامة في النحو القرآني ومحاولةٌ لتتميم فكرة أصحاب هذا الاصطلاح، حيث يقول: "مجالات النّحو القرآني واسعة، وقد عمل الباحثون فيها بتفاوت في غزارة كلّ مجال، لكنّ دراســـاتهم في التقعيد له قليلة، وشـملت المجالات معه: القضـايا والمسـائل النّحوية في القرآن، ونحو القراءات، والجهود النّحوية لعلماء ومفسـرين، والأدوات النحوية في القرآن، وأصـول النّحو فيه، وإعراب القرآن، وشـواهده، والمجالات الأربعة الأخيرة تتطلّب حث الباحثين عليها"(١). وقد أعد الباحث مقترحا بمنهج لتدريس النحو القرآني.

(١) مفهوم النحو القرآنيّ ومجالاته وتطبيقه ص- ١٥ وما بعدها.

والبحث الآخر رسالة علمية في جامعة نزوى بسلطنة عمان، بعنوان الدعوة إلى النحو القرآني دراسة وصفية نقدية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها سلطنة عمان جامعة نزوى كلية العلوم والآداب قسم اللغة العربية تخصص: دراسات لغوية، سنة ٢٠١٧م، إعداد الطالبة زوينة بنت علي بن عيسى الحارثية.

وفي هذا البحث محاولةُ رسمِ منهجٍ تطبيقي لنظرية النحو القرآني؛ بعد حديث مفصل عن هذه النظرية بين القدماء والمحدثين من علماء اللغة(١). ومن المحدَثين الذين نسبت إليهم الباحثة الدعوة إلى نظرية النحو القرآني:

إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٠م) ٣٣ مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م) ٣٥ عباس حسن (ت١٩٧٨م) محمد عبدالخالق عضيمة (ت١٩٨٤م) أحمد عبدالستار الجواري (ت١٩٨٨م) مهدي المخزومي (ت١٩٩٣م) عائشة عبدالرحمن بنت الشاطئ (ت ١٩٩٨م) أحمد مكي الأنصاري (ت ٢٠٠٣م) أحمد مختار عمر(ت٢٠٠٣م) فتحي عبدالفتاح الدجني (ت٢٠٠٤م) كاصد الزيدي (ت٢٠٠٨م) تمام حسان (ت٢٠١١م) عبدالعال سالم مكرم (ت٢٠١٦م) ٤٣ عبدالفتاح أحمد الحموز(معاصر) فاضل صالح السامرائي (معاصر) خليل بنيان الحسون (معاصر) مصطفى النحاس (معاصر) سعيد جاسم الزبيدي

(١) ينظر ملخص الدعوة إلى النحو القرآني دراسة وصفية نقدية صـ(د).

(معاصـــر)(١). ولا نتفق مع الباحثة في أن كل هؤلاء قد اتجهوا إلى نظرية النحو القرنبي بالصـــورة التي دعا إليها الدكتور الأنصـــاري، وإن كان منهم من وافق الدكتور الأنصاري أو سبقه إلى نحو دعوته، وذلك أمر يحتاج إلى تفصيل ليس هذا موضعه.

(١) ينظر الدعوة إلى النحو القرآني دراسة وصفية نقدية من ص- ٣٣ إلى ص- ٤٨، ففيها تلخيص لتاريخ الدعوة إلى النحو القرآني في العصـــر الحديث الســـابقين للدكتور أحمد مكي الأنصاري والتالين له.

المبحث الأول

نشأة النظرية وتطورها عند الأنصاري...عرض ونقد

المطلب الأول

موضوع النظرية ومنهج البحث فيها

يذكر الدكتور الأنصاري أن موضوع بحثه: "نظرية النحو القرآني"، فلننظر في مفردات هذه العبارة التي جعلها موضوع بحثه هذا ونبين مراده بها.

أولا: النظرية

النظرية مصطلح مشتق من (النظر) وهو لغة: التأمل، واصطلاحا: طلب معرفة الشئ من جهته ومن جهة غيره(١).

والنظرية اصطلاحا: قضية تُثبَتُ ببرهان(٢).

وبمطالعة كتاب نظرية النحو القرآني نجده لا ينص لنا على قضية واضحة ليبرهن عليها، غير أنه يمكننا اســـتنباط ذلك مما كتبه عن منهج بحثه ودوافعه وأهدافه.

---

(١) الفروق اللغوية ص- ٧٤، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـــــ) حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

(٢) المعجم الوسيط ٩٣٢/٢، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة

فالقضية الأساس هي: اعتماد النص القرآني أساسا لكل تقعيد لا سيما في التقعيد النحوي(١).

وأما برهانه على ذلك فيتلخص في عدة نقاط:

- ضعف توثيق الشواهد الشعرية التي يعتمد عليها النحويون في تقعيد النحو.
- فساد التأويل النحوي واعتباره ملجأ للنحويين من المعارضة الصريحة إلى المعارضة الخفية للقرآن الكريم وقراءاته.
- في القول بنظرية النحو القرآني خدمة للنحو العربي؛ حيث إنه يعطيه قوة وشمولا ويبنيه بناء قويا سليما.

وسياتي تفصيلُ النظرِ في هذه الأدلة ونقدُها النقدَ الهادئ الذي أسأل الله أن يكون بنَّاء.

ثانيا: النحو

يطلِق الدكتور الأنصاري النحو إطلاقين:

١- **النحو المألوف:** وهو عنده القواعد النحوية التي اعتمدت على الشواهد الشعرية.

٢- **النحو القرآني:** ما اعتمده هو من قواعد النحو المألوف بعد عرضه إياها على النصوص القرآنية لبيان ما وافق القرآن الكريم منها وما خالفه.

منهج صاحب نظرية النحو القرآني في البحث

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني ص- ١٤ وما بعدها.

يقول الدكتور الأنصـاري عن منهج بحثه: "هذا البحثُ اعتمد النصَّ القرآني أساسا لكل تقعيد واستعرض القواعد النحوية كلها من أولها إلى آخرها، وعرضها على النصـوص القرآنية، فما وافق منها القرآن اعتمدناه، بعد أن كان الأمر على العكس من ذلك في النحو المألوف....."(١)

ويعتمد منهج بحثه في تقسيم المختلفين إلى فريقين فيقول:

"إن البحث هنا قائم على شيئين اثنين هما:

النص القرآني بقراءاته المتواترة في جانب.

النحويون جميعا على اختلاف مذاهبهم في جانب آخر.

ثم يعتمد اصـطلاح النحو المألوف على آراء النحويين جميعا، واصـطلاح النحو القرآني على ما رآه هو(٢)!!

بعد بيان مراد صـاحب نظرية النحو القرآني بهذا الاصـطلاح، أدعو قارئ هذا البحث أن يضـع بين يديه كتاب الدكتور الأنصـاري ويحبس أنفاسه حتى لا يتوهم وجود تعارض بين النحويين والقرآن كما يظهر كثيرا من عبارة صـــاحب نظرية النحو القرآني. ولينتظر حتى يأتي على تفصـيل نشـأة النظرية وتطورها ولبها كما يعرضه الدكتور مكي النصاري، ويطالع نقدي لرؤيته تلك.

---

(١) نظرية النحو القرآني صـ١٤.

(٢) السابق ص- ١٤، ١٥، ٤٩.

المطلب الثاني
نشأة النظرية عند الأنصاري
عرض ونقد

سُبِق الدكتور الأنصاري إلى دعوته باعتماد الأسلوب القرآني سبيلا إلى الفصل بين النحويين فيما اختلفوا فيه، لكنه حاول تأسيس تاريخ بعيد لنظريته، يسكت فيه عن إطلاق مصطلح النحو القرآني عند غيره، بل يضع في سجل ذلك التاريخ أنَّ موقف السابقين لا يكاد يتجاوز الإحساس بها والتعاطف معها(١).

وذلك بعد قوله في الحديث عن نشأتها: "إنني لست أول من دعا إلى هذه النظرية ... فقد سبقني إليها علماء أجلاء منذ مئات السنين ... فهي قديمة قدم المدافعين عن كتاب الله ضد الطاعنين في القرآن الكريم متمثلا في قراءاته المتواترة الموثوق بها كل الثقة، وذلك حين تصطدم القواعد النحوية بالآيات القرآنية المحكمة"(٢).

وهو يعني بالطاعنين في كتاب الله النحاة – ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وهو يذكر أن النظرية قد وجدت في ثنايا كلام السابقين كدعوة وتفكير، وكان منه العمل والمعالجة والتنفيذ(٣).

---

(١) ينظر الدعوة إلى النحو القرآني دراسة وصفية نقدية من ص– ٣٣إلى ص– ٤٨، ونظرية النحو القرآني ص– ٤٥.

(٢) نظرية النحو القرآني ص– ٣٧.

(٣) ينظر السابق ص– ٣٧.

وأول من نادى بهذه النظرية – كما يذكر الدكتور الأنصـــاري – هو أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـــــ)(١) ودليله على تبني الفراء هذه النظرية مقولتان يحكيهما عن الفراء، فيقول: "وقف الفراء يكافح وينافح ويدافع عن كتاب الله فقال قولته المشهورة: "إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق". كما قال في موطن آخر: "الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشـــعر" والمقولة الأولى التي نســـبها للفراء لم أقف عليها، ولا نختلف في صـــحة معناها، وأما المقولة الأخرى فقد ذكرها الفراء في معاني القرآن(٢).

وكونُ القرآن أفصـحَ أسـاليب العربية أمر مسـلَّم به، وكيف لَا وهو الكتاب المعجِز المتحدى به المتعبَّد بتلاوته، غير أنه لا تعارض بين هذا وبين تقعيد العربية اعتمادا على نصوصها العربية الخالصة التي تشهد بأن القرآن جاء وفق قواعد العرب ولم يخرج عنها، وتكلَّم بالطريق الذي ســـلكوه – وهذا لا يكون إلا بالاعتماد على الشعر – ومع ذلك فقد أعجزهم القرآن الكريم نظما وبِنيةً وتركيبا.

لذلك نجد الفراء يستدل لثبوت القراءة باللغة، إما بكلام العرب أو باستنباط وقياس معتمد على كلامهم، فيقول: "وَفِي قراءة أُبَيّ (إِنْ ذَانِ إِلَّا سَـــاحِرَانِ)(٣) فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف عَلَى جهتين.

(١) ينظر أبو زكريا الفراء ص– ٩٠، المؤلف الدكتور أحمد مكي الأنصاري الطبعة الأولى.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٤/١، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسـماعيل الشـلبي، الناشـر: دار المصـرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

(٣) ينظر الحجة للقراء السبعة، ٢٣١/٥، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي

إحداهما عَلَى لغة بني الحارث بن كعب: يجعلونَ الاثنين فِي رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف.

وأنشدني رجلٌ من الأسد عنهم. يريد بني الحارث:

فأَطرق إطراق الشجاع ولو يرى مسَاغًا لِناباه الشجاعُ لصَمّما[1]

---

(١) البيت من الطويل وهو للمتلمس في ديوانه ص- ٣٤، ومعاني القرآن للفراء ١٤/١، وسر صناعة الإعراب ٣٤٠/٢، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

اللغة: أطرق: نكس رأسه وسكت عن الكلام. الشجاع: الحية العظيمة. المساغ: المكان السهل، وهو اسم مكان في "ساغ" إذا دخل ونفذ. صمم: عض.

المعنى: يقول: نكس رأسه في الأرض صامتا كما تفعل الحية العظيمة التي تثب على الفارس لتعضه كلما سنحت لها الظروف وتهيأ لها الأمر.

ولا شاهد فيه على رواية الجر بالياء (مساغا لنابيه) وهي ما أثبته محقق الديوان، والذي رواه الفراء وابن جني (مساغا لناباه) وهو المشهور في كتب اللغة، والشاهد فيه على رواية الفراء (لناباه) حيث لم تقلب الألف ياء في حالة الجر وهي لغة بعض القبائل، ويؤيدها ما رواه ابن جني عن رجل من بني ضبة:

أعرف منها الجيد والعَينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

يريد: العينين، وما رواه عن قطرب:

هَيّاك أن تُمنى بشَعشعانِ خَبّ الفؤاد مائلِ اليدانِ

يريد (اليدين).

قَالَ: وما رأيت أفصح من هَذَا الأسدي وحكى هَذَا الرجل عنهم: هَذَا خطُّ يَدَا أخي بعينه.

وَذَلِكَ- وإن كَانَ قليلًا- أقيَسُ؛ لأن العرب قالوا: (مسلمون) فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تُعرب، ثُمَّ قالوا: (رأيت المسلمين) فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلانِ فِي كل حَالٍ.

وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بنى كنانة فإنهم يقولون: (رأيت كِلَي الرجلين ومررت بكلَي الرجلين). وهي قبيحة قليلة، مَضَوْا عَلَى القياس.

والوجهُ الآخر أن تَقول: وجدت الألف من (هَذَا) دِعامةً، وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدت عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف ثابتة عَلَى حالِها، لا تزول عَلَى كل حال، كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجمع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون (اللّذون)[1].

وقد نقلت كلام الفراء كاملا في توجيه هذه القراءة التي سيتخذ منها الدكتور الأنصاري وسيلة لاتهام النحاة بمعاداة القراءات.

تأمل في توجيهات الفراء؛ حيث لم يأتِ في كلامه أنه يجوز (إن هذان) لاستعمال القرآن إياها، بل تجده يخرج القراءة بالاستشهاد لعربيتها من كلام

(١) معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

العرب، أو القياس والتأويل الذي يضرب به الدكتور الأنصاري عرض الحائط، دقِّق النظرَ في كلمات الفرّاء:

فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف عَلَى جهتين:

إحداهما عَلَى لغة بني الحارث بن كعب.....

وأنشدني رجلٌ من الأسد عنهم. يريد بني الحارث.....

وَذَلِكَ- وإن كَانَ قليلًا- أقيس لأن العرب قالوا.....

وقد اجتمعت العرب عَلَى إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض.....

كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجمع.....

هذا حقيقة ما يَلمَحه الفراء ويُلمِح إليه، بل ويقول به ويتخذه مسلكا في التقعيد، وهو بحق مدافع عن القرآن كما هو ظننا في كل علمائنا لا سيما النحويين الذين يهاجمهم الدكتور الأنصاري، ولا يفوتنا ذكر ما طعن به الدكتور الأنصاري على الفراء نفسِه حين يقول: ".... استمع إلى الفراء يغمز أبا عمرو بن العلاء ويصفه بالجرأة في حياء(١)"

بهذا يتبين أن الفراء لم يكن يقول بهذه النظرية أو يؤسس لها، أو يشير إليها، لم يكن الفراء ليقول باتخاذ القراءة حجةً وإن خالفَت كلام العرب، بل إنه يثبت أن القرآن كلَّ ما في القرآن عربيٌّ؛ لأنه جاء موافقا لأوجه عربية صحيحة فصيحة.

---

(١) نظرية النحو القرآني ص- ٥٥.

المطلب الثالث
تطور النظرية بعد الفراء
عرض ونقد

من التناقض الذي وقع فيه الدكتور الأنصاري أنه يُثبت لنفسه السبق في القول بنظرية النحو القرآني، ثم يدعي أن سبقه بوضع أطرها وأدلتها، ثم يدعي أن الذي أسسها وقال بها الفراء، وأنها قد تطورت بعده.

ولست أدري أي تطور لنظرية لا يضع أطرها ولا يبرز دلائلها على مر أكثر من ألف ومائتي عام!!

نشأت النظرية إذن على يد الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) كما زعم صاحبها، ثم عمل على تطويرها أعلام النحاة والفقهاء والمفسرين مئات من السنين، لكنهم لم يصلوا إلى ما وصل إليه الدكتور الأنصاري، وبعد الرد على نسبة هذه النظرية للفراء بقي أن نذكر من نسب إليهم الدكتور الأنصاري الإشارة إلى نظرية النحو القرآني، أو الإسهام في تطويرها بعد الفراء، والرد على ما ادعاه في ذلك؛ حيث يقول:" والآن آن لنا أن نلقي نظرة عجلى على مسيرة هذه الفكرة عبر القرون بعد الفراء ..... للدلالة على أن الفكرة قائمة في أذهان العلماء الأجلاء"(١).

بالتأمل في أولئك العلماء الأجلاء وبحث نصوصهم التي نُقلت عنهم في كتاب نظرية النحو القرني، وبالرجوع إلى مصادر تلك النصوص في كتب

(١) ينظر النحو القرآني ص- ٤١.

أصـــحابها، أو من حكى عنهم ،نجد أن بعضـــهم لا يعدُّ في طبقات النحويين، والبقية إما قالوا عنهم نحاة ضـــعفاء أو متأخرون عن مرحلة التقعيد، أو يُحمل كلامهم على غير ما حمله عليه الدكتور الأنصاري.

وجميع من نسب إليهم ذلك هم :

ابن خالويه (ت٣٧٠هـــ) حيث ينقل عنه قوله:" إني تدبّرت قراءة الأئمّة السّـبعة من أهل الأمصـار الخمسـة المعروفين بصـحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية، واللفظ، فرأيت كلّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يُدفَع، وقصـــد من القياس وجها لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار. وأنا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم"(١).

ومع تضـــعيف بعض العلماء لابن خالويه في النحو؛ حيث قال عنه ابنُ الأنباريّ: ولم يكنْ في النّحو بذاك.(٢). إلا أننا سننظر في كلامه باعتباره لغويا

(١) ينظر الحجة في القراءات السبع صـــــ٦١، وما بعدها، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـــ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المســاعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشــر: دار الشــروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ، ويراجع نظرية النحو القرآني صـ٤١.

(٢) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص- ٢٣٠، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصـاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـــ) لمحقق:

كبيرا وصاحب باع في القراءات؛ إذ إن له الحجة في القراءات السبع، بالتأمل فيما نقله عنه الدكتور الأنصاري – وهو ثابت في كتب ابن خالويه – تجده لا يعبر بصيغة أو بأخرى عن تقعيد النحو بالقراءات، بل نراه يدفع عن القراء مخالفتهم للعربية، فيقول: **(إن كلّا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يُدفَع، وقصَدَ من القياس وجها لا يُمنَع)**.

فيستدل ابن خالويه لصحة قراءتهم أنها توافق وجها من أوجه العربية الصحيحة، وهو ما يخالف منهج نظرية النحو القرآني فضلا عن أن يكون كلام ابن خالويه قولا بها أو تطويرا لها.

أما أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) فهو من القراء وأهل الحديث والتفسير، وليس من أهل تقعيد النحو لنقول إنه يقول بنظرية النحو القرآني، وكذلك ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) والقشيري (ت ٤٧٥هـ).

والحريري (ت٥١٦هـ) كابن خالويه، يعد في طبقات اللغويين والأدباء لا من النحاة.

والفخر الرازي (٦٠٦هـ) وابن المنير (٦٣٣هـ) وابن تيمية (٧٢٨ هـ) ليسوا من النحويين، ومع ذلك فإن ابن تيمية يبرئ ساحة النحويين بالقول الذي ذكره عنه الأنصاريُّ: "ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالما بها، أو لم تثبت عنده ... فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة

إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

ســـنة"(١) فكيف نُعده منكرا تقعيد النحو على اللغة وهو يلزم النحويين وغيرَهم بالإمساك عن القراءة بغير ما لم يثبت عندهم قراءته.

أما أبو حيان (ت ٧٤٥هـــ)، فينقل عنه الدكتور الأنصاري قوله: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكمٍ ثبَت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصـــريون، وكم حكم ثبت بنقل البصـــريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له اســـتبحار في علم العربية، لا أصـــحاب الكنانيس المشـــتغلون بضـــروب من العلوم الآخذون عن الصـــحف دون الشيوخ"(٢). هذا نص أبي حيان الإمام في العربية والتفسير، ينفي التعبد بأقوال البصـريين، لكنه لا يثبت الأحكام إلا بنقل الكوفيين أو البصـريين، ولم يقل إنما يعرف ذلك علماء القراءات أو الفقه أو التفسير، بل قال: " وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية".

لا يكون هذا الكلام دليلا على وجود فكرة تقعيد النحو بالقرآن الكريم في ذهن أبي حيان، ولا قيامها به، بل هو دليل على العكس من ذلك، إن الأقوال بالمنع لا تعنينا ما دام قد ثبت ما يدل على الجواز بنقل الكوفيين أو البصـريين من العربية وعن العرب.

---

(١) نظرية النحو القرآني ص- ٤٣.

(٢) البحر المحيط ٣/٥٠٠، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسـف بن علي بن يوسـف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، نظرية النحو القرآني صـ٤٣ وما بعدها.

وابن الجزري (ت ٨٢٧ هـــــ) كأبي عمرو الداني وابن المنير من أهل القراءات وليس نحويا حتى نقول إن فكرة تقعيد النحو بالقرآن تدور بذهنه أو تدور حولها عبارته.

وأما السيوطي (ت٩١١): فإن الدكتور الأنصاري ينقل لنا عنه قوله: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية, سواء كان متواترا, أو آحادا, أم شاذا"(١).

وتأخُّرُ السيوطي عن مرحلة التقعيد يجعلنا نرى كلامه حكاية لواقع استقر، بعد ثبات عربية كل ما قرئ به.

وقبل هذا النص الذي نقله لنا عن السيوطي كلامٌ لا ينبغي أن نغفل عنه، فالإمام السيوطي لم يرفض الاعتماد على ما ورد عن العرب، ولم يقل بتأسيس قواعد النحو على ما جاء في القرآن بل تراه يضـــع القراءات جنبا إلى جنب مع الحديث الشـريف والشعر العربي والنثر المروي عن فصحاء العرب مسلمين أو كافرين، فيقول عن بيانه لمعنى السماع كمصدر للتقعيد النحوي :"وأعني به ما ثبت في كلامِ مَنْ يوثَق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم, وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظما ونثرا, عن مسلم أو كافر(٢).

---

(١) الاقتراح ص- ٦٧، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السـيوطي (المتوفى:٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشـر: دار القلم، دمشـق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، نظرية النحو القرآني ص- ٤٤.

(٢) ينظر الاقتراح ص- ٦٧.

فهل نقول إن فكرة التقعيد على أســـاس القراءات القرآنية ورفْض ما عداه قائمةٌ في عقل السيوطي ظاهرةٌ فيما يصوغه من عبارته؟!!

أم نجزم بأن السيوطي يجيز الاحتجاج بما استقر قراءة للقرآن أو ثبت لفظه عن النبي العربي صلى الله عليه وسلم وكذلك الاستشهاد بنظم العرب ونثرهم.

وفي مصاف السماع كمصدر للتقعيد النحوي يضع السيوطيُّ القياسَ الذي عليه يُبنى كثير من التأويل النحوي الذي يرفضه الدكتور الأنصاري.

وبعد هذه النظرة المتأنية في النصـوص التي نقلها الدكتور الأنصـاري عن علماء أجلاء ليقول بنشأة نظريته على يد الفراء، الذي لم يسلم من طعن الدكتور الأنصـــاري واتهامه بمعاداة القراءات القرآنية كغيره من النحاة، ثم يقول إنها أخذت في التطور على مر العصـــور، وأنهم كانوا يشـــعرون بأهميتها شـــعورا غامضا لا يرقى إلى مستوى التصور المنهجي، بعد دراسة هذه النصوص يتبين لنا أن هذا الإحساس وذلك الشعور لم يكن إلا في ذهن الدكتور الأنصاري ولم يجرِ إلا على قلمه.

فكل القدماء من النحاة قد اعتمدوا العربية في تقعيدهم، خدمة للقرآن الكريم وصـيانة له عن اتهامه بخروجه عن قواعد العربية، وجميعهم متفق على تقديس القرآن وعلو مكانته، وأنَّ ما ورد عن العرب نظما ونثرا حجة وأساس للتقعيد، ولا ينبغي رد القراءة؛ لأنها لن تَرِد بنقل صـحيح إلا وتجد لها شـاهدا على موافقتها لوجه من العربية، كما هو منهج أهل الكوفة، أو أنه يجوز تخريجها على الكثير المشهور من لغة العرب والقراءات الأخرى.

تلك النظرية نشـــأت إذًا على يد الدكتور الأنصـــاري، وهو من وضـــع تصـــوُّرَها، وإن كان قد أشـــار إليها غيره من المعاصـــرين الذين ابتعد زماننا عن وضـــع قوانين العربية وتقعيدها، وخلاصـــة الأمر أن ما يتضـــمنه كتاب الدكتور الأنصاري ليس إلا فكره هو، أو ترجيحاته هو.

المبحث الثاني

لب نظرية النحو القرآني ... عرض ونقد

المطلب الأول (تكوين النظرية)

بعد أن جزَم الدكتور الأنصاري بوجود نحو قرآني مكتمل يقول:

"ينقسم النحو القرآني إلى قسمين رئيسَين:

١- قسم ارتضاه النحويون ووافقوا عليه كما وافقوا على نظائره من كلام العرب.

٢- وقسم لم يرتضوه، ولهذا تأولوه أو عارضوه معارضة صريحة أو خفية[١].

والقسم الثاني هو لب نظريته الذي سيكون موضع التركيز والتحليل والتفصيل، وكان من المستحسن - عنده - أن يتقبلوه بقبول حسن[٢].

وتتكون نظرية النحو القرآني من أربعة عناصر كما نص على ذلك صاحبها[٣]:

الأول: الإطار العام، وهو القرآن الكريم، حيث تدور النظرية على أنه ينبغي جعل القرآن الكريم المصدر الأول للتقعيد، ودليله على ذلك أنه أوثق مصدر في الوجود.

---

(١) نظرية النحو القرآني صـ٤٩.

(٢) يراجع كلام الدكتور الأنصاري صـ٤٩، وما بعدها.

(٣) راجع نظرية النحو القرآني ص- ٥٠ وما بعدها.

الثاني: المحور الذي ترتكز عليه هذه النظرية، وهو دعوى الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية.

الثالث: العمود الفقري، وهو مواطن الاصطدام.

والرابع: مقوماته، وهي جوانب الاختلاف بين القواعد النحوية والنصوص القرآنية في:

المعارضة الصريحة – المعارضة الخفية – التأويل.

وبعد نقدحديثه عن نشأة النظرية وتطورها، وتفنيد دعواه بنشأتها على يد الفراء، لا نسلم له بوجود موقف من النحويين في مقابلة ما يسميه النحو القرآني ارتضاء أو رفضا، لعدم تسليمنا وجود هذه النظرية أو تصورها في أذهان السابقين للدكتور الأنصاري.

فلو أنه عدل عن عبارة استحسان تقبل هذه النظرية، إلى ترجيح أقوال النحويين الذين استشهدوا بالقراءة بعد أن أقاموا الدليل على موافقتها لوجه عربي كما فعل الفراء، لكان كلامه إلى الصواب أقرب.

على أننا نراه قد زاد في غمزه للنحويين حتى وصل بالأمر إلى تعليق الإيمان بالقرآن على تقبُّل النحو القرآني الذي لم يكن قائما في زمانهم !! – وسأتناول موقف النحويين من القراءات في ذكر دوافع وأدلة نظريته – دقِّق النظر الآن إلى قوله: "كان لزاما عليهم أن يتقبَّلوه ويعتمدوه؛ لأن الإيمان المطلق بالقرآن يقتضينا أن نتقبل كل ما جاء فيه من الأساليب والاستعمالات، وأن نضع لها القواعد والقوانين"(١).

(١) نظرية النحو القرآني صـ٥٠.

سيأتي بيان موقف النحويين من القراءات، ورد دعوى معارضتهم للقراءات القرآنية، وأنهم لم يردوا ما ثبتت قرآنيته عندهم أسلوبا واستعمالا، لكننا نسجِّل رفضنا لطعن الدكتور الأنصاري في إيمان النحويين بالقرآن لأنهم لم ينتهجوا طريقتَه في وضع قواعد وقوانين للأساليب التي جاءت في كل قراءات القرآن، نرفض طعنه في إيمان النحويين المطلق بالقرآن الكريم، وتعليقه هذا على أنهم تأولوا الوارد في قراءات القرآن الكريم على ما ورد من صحيح العربية في قراءات أخر ونظم ونثر العرب.

المطلب الثاني
أدلة نظرية النحو القرآني
والرد عليها

يعتمد الدكتور الأنصـــاري على عدة أدلة أو دعاوى يؤســـس عليها نظرية النحو القرآني(١)، وأهمها:

- المعارضـــة الصـــريحة والمعارضـــة الخفية من النحويين للقرآن الكريم وقراءاته للاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية
- الدفاع عن القرآن الكريم ضد تعصب النحويين لقواعدهم.
- ضعف توثيق الشواهد الشعرية لدى البصريين.
- رفض التأويل النحوي واعتباره مهربا للنحويين من المعارضـة الصـريحة للقرآن الكريم

وفيما يلي رد على هذه الدعاوى التي سـمَّاها أدلَّة ومقومات أسـاسـية للب نظرية النحو القرآني.

(١) نظرية النحو القرآني ص- ١٥، صـ٥٠، ٥١.

دعوى وقوع الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية

المعارضة الصريحة والمعارضة الخفية

يزعم الدكتور الأنصاري أنه يؤسس لنظرية النحو القرآني دفاعا عن القرآن الكريم وانتصارا له من النحويين الذين تعصبوا لقواعدهم وردوا القراءة انتصارا لأنفسهم أو مذهبهم النحوي، حيث يقول"هناك دوافع متعددة دفعتْني إلى ارتياد هذا البحث وأهمها عندي هو الدفاع عن القرآن الكريم في جميع الميادين"(١)

ثم يضع النحو والنحويين في مواجهة القرآن الكريم، متوهما صداما وقع بين قواعد النحو وآيات القرآن الكريم، نتج عنه تعصبهم للقواعد النحوية ضد القرآن الكريم وقراءاته، فيقول: ": وأما المحور الذي ترتكز عليه هذه النظرية، فهو الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية."(٢)

ثم يعتمد على ذلك الصدام الذي أراه مفتعلا ليضع القارئ في اختيار يصرح به كثيرا في كتابه، حيث يتساءل أنختار التعصب للنحو أم التعصب للقرآن الكريم، متناسيا أو ناسيا أن النحو ما وُضع إلا خدمة للقرآن الكريم، وما ورد في ذهن عربي استنباط قواعد للغة العرب إلا بعد نزول القرآن الكريم.

---

(١) نظرية النحو القرآني صـ١٥.

(٢) نظرية النحو القرآني صـ٥٠.

ثم يقرر بلا شـــك أن القرآن أحق بالتقدير والتقديس – ولا نختلف معه في هذا – لأن القرآن من عند الله، والنحو من صنع البشر.(١)

وإنا لا نسـلم له هذا الصـدام وذلك الاختيار المرَّ الذي يضـطرنا إليه دون ضرورة، ويحصرنا فيه دون أن يسوق دليلا على ذلك الحصر.

يقرر الدكتور الأنصـــاري أن كل لغة محترمة من لغات العالم لها نحوها الخاص بها، وهو – أي النحو في أي لغة – عبارة عن القواعد التي يسـتنبطها العلماء من أساليب هذه اللغة(٢).

وهذا ما قامت عليه آراء البصـريين والكوفيين على السـواء، يقول الأسـتاذ الرافعي: " وقد انفرد كل من البصريين والكوفيين بمذاهب في العربية استخرجوها من كلام العرب أو وضعوها محاكاة لكلامهم"(٣).

ثم إن أساليب اللغة ما هي إلا الموروث من نصوصها الباقية في مصادر السماع، وهي في العربيةِ: القرآنُ الكريمُ، والحديثُ الشريف، وكلامُ العرب شعرا ونثرا.

---

(١) نظرية النحو القرآني ص– ٢٣.

(٢) نظرية النحو القرآني ص– ٢٣.

(٣) تاريخ آداب العرب ٢٦٦/١، المؤلف: مصـطفى صـادق بن عبد الرزاق بن سـعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي.

وترِد هنا مشكلة بحث الدكتور الأنصاري التي انطلق منها بنظرية النحو القرآني، متسائلا:

لِمَ قدم النحاة كلام العرب شعرا ونثرا عند استنباط القواعد التي يتأسس منها علم النحو؟

الإجابة عن هذا السؤال تدفع عن علمائنا تلك الثائرة التي يُطعنون بها؛ حيث يُرمَون بمخالفتهم القراء والقراءات عمدا، فيكون ذلك إثما وقربا من الإلحاد، أو أنهم خالفوها بدافع العصبية المذهبية، وأنها المسؤولة عن كل ما حدث! وهذا ما ارتضاه الدكتور الأنصاري، وهو بهذا يرى أنه يدحض ويدفع عنهم شبهة التعمد في رفض القراءات المتواترة، يدفع عنهم هذا التعمد بدعوى أنهم تركوا الحق ورفضوا القراءات التي ثبت تواترها عندهم ميلا مع العصبية المذهبية، أو انتصارا لقواعدهم التي عزَّ عليهم أن يهدموها بعد ذلك، أو يُدخلوا عليها شيئا من التعديل.(١)!!

وهكذا يُلقي التهمَ جزافا ويلصقها بمؤسسي أصول لغتنا ومستنبطي قواعد عربية القرآن الكريم، بل ويورد ذلك في صورة الدفاع عنهم والدفاع عن القرآن الكريم!!

ولست أدري كيف طاوع الدكتور الأنصاريَّ قلمُه في كيل تلك التهمة لأرباب الأجيال الأولى الذين لم يألُوا جهدا في خدمة القرآن الكريم.

---

(١) ينظر نظرية النحو القرآني ص- ٢٩.

يحاول الدكتور الأنصاري جاهدا اتهام النحويين لا سيما رؤوس النحو في البصرة بمعاداة القراء، وردّ القراءات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى يتلمس ما لم يجده عند سيبويه من رد قراءة حمزة بخفض الأرحام في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾،[1] لا يجد نصا لسيبويه ولا للخليل بن أحمد يعارضان فيه هذه القراءة، فينقل كلامهما عن إشراك المُظهَر علامةَ المضمَر المجرورِ، ثم يحكم على سيبويه بأنه أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة، بل ويرفع التهمة إلى الخليل بن أحمد شيخه[2]، وهذا نص سيبويه: " ومما يقبح أن يشركه المظهَر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرَك المظهرُ مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ"(٣).

أما قراءة حمزة فلم ترِد الإشارة لها في كلام سيبويه من قريب ولا من بعيد، فإذا كان النحو في أي لغة هو القواعد المستنبطة من أساليب تلك اللغة، وإذا

(١) من الآية ١ من سورة النساء.

(٢) ينظر الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحاة والمستشرقين ص- ٢.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

كان سيبويه ناقلا كراهة ذلك عن الخليل بن أحمد في قولك: (مررتُ بك وزيدٍ) فإن غاية ما يصح أن يقال في ذلك: إن ما ثبت عند الخليل من أساليب العرب أنهم يكرهون ذلك، وهو أعلم بأساليب العرب، وأن سيبويه لم يقف على قراءة حمزة بجر (الأرحام).

وإذا علمنا أن تسبيع القراءات لاحق للخليل وسيبويه، وقد كان يُقرأ في عصرهما بكثير من القراءات، أدرك كلٌّ منهما قراءة ولم يدرك الأخرى، وأن الخليل بن أحمد وُلد سنة ١٠٠ هـ- وتوفي سنة ١٧٠، وأن حمزة وُلد سنة ٨٠ هـ- وتوفي سنة ١٥٦هـ- ، أي أنهما متعاصران، والخليل بصري المولد والنشأة، وحمزة كوفي المولد والنشأة، إذا علمنا هذا وأخذناه في عين الاعتبار تبين لنا أن نظرة الخليل بن أحمد لحمزة بن حبيب – رضي الله عنهما – نظرة المقارن للمقارن والمعاصر للمعاصر، والخليل ليس بعيدا عن علم القراءات، فهو تلميذ أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة.

هذا التصوير الذي يضعه الدكتور الأنصاري للقارئ بأن الخليل فتح باب الطعن على قراءة حمزة، لا يخلو من خطأ أو مغالطة، إذ يتصور القارئ أن الخليل ومدرسته متأخرون زمانا أو رتبة عن حمزة بن حبيب، وكأن الخليل خلَفٌ يرُدُّ ما اجتمع عليه السلف.

وهذه بعض نصوص تبين موقف بعض العلماء الذين أخذوا موقفا من قراءة حمزة بن حبيب، وليس هؤلاء نحويين حتى نتهمهم بالتعصب لقواعدهم.

ولســت أريد بهذا النقل الطعنَ في قراءة حمزة، لأنه قد انعقد الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول، وكذلك الإنكار على من تكلم فيها(١)، إنما المقصـــد أن نُريَ القارئ أن عُود اختيار القراءات السبعة لم يكن مستويا في عهد سيبويه والخليل كما هو فيما بعدُ، وأن المتوقف مع بعض القراءات التي لم تثبت عنده لا يصـــح أن يُرمى بتهم الإلحاد أو القرب من الزندقة، أو أن يوصـــف بالطغاة كما سمى الدكتور الأنصاري بعض النحاة بأنهم (طغاة النحاة)(٢), لا أقول إلا أن العاطفة أخذت الدكتور الأنصاري بعيدا فلم يأت رميُه مسددا.

يقول الذهبي: "وكان يزيد بن هارون ينهى عن قراءة حمزة، رواه ســـليمان بن أبي شيخ وغيره عنه، وقال أحمد بن سنان القطان: كان يزيد بن هارون يكره قراءة حمزة كراهية شـــديدة، وســـمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لو كان لي ســـلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره، وكان أحمد بن حنبل يكره قراءة حمزة.

وحكى زكريا الساجي أن أبا بكر بن عياش قال: قراءة حمزة بدعة. يريد ما فيها من المد المفرط والسكت وتغيير الهمز في الوقف والامالة وغير ذلك."(٣).

---

(١) ينظر ميزان الاعتدال ١/٦٠٥، المؤلف: شـــمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـــ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشـر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

(٢) ينظر الدفاع عن القرآن الكريم، ونظرية النحو القرآني ص- ٥٠.

(٣) ينظر ميزان الاعتدال ١/٦٠٥، وما بعدها.

يكفيك أن ترى في المتوقفين عند قراءة حمزة أبا بكر بن عياش وهو أحد رواة القراءات السبعة، قال عنه ابن مجاهد: " أضبط من أَخذ عَن عَاصِم أَبُو بكر بن عَيَّاش فِيمَا يُقَال لِأَنَّهُ تعلمهَا مِنْهُ تعلما خمْسا خمْسا، وَكَانَ أهل الكُوفَة لَا يأتمون فِي قِرَاءَة عَاصِم بِأحد مِمَّن يثبتونه فِي القِرَاءَة عَلَيهِ إِلَّا بِأبي بكر بن عَيَّاش" (١).

أيوصف هؤلاء العلماء وغيرهم بالتعصب والزندقة؟!! أم نقف على حد قبول القراءة مع تبرئة ساحة علمائنا ما وجدنا إلى ذلك سبيلا؟ وقد سبق إلى هذا الإمام ابن الجزري مع كلام الإمام أحمدَ السابقِ عن قراءة حمزة.

فإذا لم يمكننا التوفيق قبلنا القراءة وأمسكنا ألسنتنا وأقلامنا قائلين لعل لهم حُجَّةً لم تصلْنا، ولا نعارض ولا نعترض شيئا من القراءات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك الذي وقف الإمام الذهبي عنده؛ حيث قال بعد ذكر هذه النصوص المتوقفة مع قراءة حمزة: "يكفى حمزة شهادة مثل الإمام سفيان الثوري له، فإنه قال: ما قرأ حمزة حرفا إلا بأثر"(٢).

ونعود إلى سؤالنا عن علة استنباط قواعد اللغة العربية من شعر العرب ونثرهم، واعتماد النحاة الأوائل على ذلك أكثر من القرآن الكريم.

---

(١) السبعة في القراءات ص- ٧١، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

(٢) ميزان الاعتدال ٦٠٦/١.

إن علم النحو والصـرف والمعاجم واللهجات علوم لم تنطلق إلا خدمة للغة القرآن الكريم؛ لا لشيء إلا لأنها لغة القرآن الكريم.

فإذا أردنا أن نستدل على تعريب كلمة استعملها القرآن الكريم مثل أباريق، إبراهيم، استبرق، إنجيل، توراة، زنجبيل، سجيل، وغير ذلك؛ فعلينا أن نثبت استعمال العرب لها قبل نزول القرآن الكريم، وهذا ما قام به علماؤنا قبلُ.

يقول سيبويه في هذا الصدد: " باب ما أعرب من الأعجمية، اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه"[1]، ثم يبين لنا طريقة تعريبهم للكلمات والحروف الأعجمية وذلك باستنباط كلامهم، وهذا التأسيس من سيبويه هو الذي يدفع به استعمال القرآن الكريم لتلك الكلمات بعدُ.

ويقول الجوهري في صدد تعريف هذه الظاهرة: "تعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها"(٢).

وما قاموا به في دراسة المفردات المعربة هو ما تم في استنباط قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها من أساليب العرب.

---

(١) ينظر الكتاب ٣٠٣/٤.

(٢) الصحاح: مادة عرب ، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)

تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

لذلك فلو أنهم قعَّدوا النحو العربي على نصـــوص القرآن اســـتجابة لدعوة الدكتور الأنصاري لجاء السؤال المشروع وهل تعرف العرب ذلك؟

إن قيل: لا. لزم أن القرآن ليس عربيا، وإن قيل: نعم. لزم الدليل من قول العرب شـعرا أو نثرا، وبذلك نعود إلى الاسـتشـهاد للقاعدة النحوية بنص عربي غير القرآن الكريم.

إذا توقفنا عند الاسـتشـهاد بالقرآن على القاعدة، أو اسـتنبطنا القواعد من القرآن وفقط، فإن لســـائل أن يســـأل عن كون هذه الآية موافقة للغة العرب؟ سيكون الجواب الدليل قول العربي كذا....، فما الدليل على صحة قول العربي: كذا؟

إن قيل صـــحة نقله عن العرب، فقد ثبتت القاعدة بكلام العرب وبطل الاعتراض على نحاتنا.

وإن قيل الدليل على صـــحة قول العرب هو القاعدة المســـتنبطة من الآية القرآنية التي يستدل لعربيتها بموافقتها لقول العربي كان كلاما باطلا لما فيه من توقف صحة المقدمات على النتائج، لتوقف صحة كل منهما على الآخر وذلك دور، وهو باطل.

هذه النتيجة التي أبطلنا بها الدافع الأســـاس لنظرية النحو القرآني والمحور الذي ترتكز عليه تلقي بنظرنا إلى ملمح أبعدَ، سيكون نتيجة حتمية لإعمال فكرة الدكتور الأنصـــاري أو الاسـتجابة لدعوته، هذه النتيجة سـتكون هدمَ الأصـول النحوية التي بناها العلماء على اسـتنباطها من أسـاليب العرب، وبناء أصـول جديدة، تطبيقا لنظرية التفكيك والبناء، هذه الدعوة التي صرح بها كثير من دعاة

الخروج على القديم والتراث أيا ما كان، وبناء تراث وأصـــول جديدة، يقول الدكتور طه حسين في تقديمه كتاب إحياء النحو: "وكان النحو أشد موضوعات الحديث خطرا، وأكثرَها جريانا فيما يكون بيننا من حوار، ضقنا بأصوله القديمة منذ عهد الأزهر، وأخذنا ننكر هذه الأصول أيام الجامعة القديمة، وأخذنا نلتمس له أصولا جديدة منذ التقينا في الجامعة الجديدة".(١)

وينكر الدكتور طه حســين وجود أســاتذة للغة العربية وآدابها، إنما يوجد أساتذة لهذا الشيء الغريب المشوه الذي يسمونه نحوا، وما هو بالنحو إنما هو كلام مرصوف، ولغوٌ مِن القول، قد ضُم بعضه إلى بعضٍ، تُكرَه الذاكرة على استيعابه".(٢)

وهي بذاتها دعوة من يطالب بإلغاء ما بناه النحاة، ثم يقترح إعادة بنائه بناءً حديثا.(٣) غير أن الدعوتين مختلفتان في المنهجية المقترحة لبناء أصــول جديدة للنحو العربي، فتبدو منهجية الدكتور مكي الأنصـــاري أقرب إلى العربية لاعتمادها على شواهد القرآن الكريم النص المتفق على فصاحته لولا ما اعتُمد

(١) إحياء النحو ص- ٩ ، المؤلف إبراهيم مصطفى، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

(٢) ينظر في الأدب الجاهلي للدكتور طه حسين ص- ١٥، ، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة..

(٣) ينظر مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير صـ٤٥، ، المؤلف أمين الخولي، طبعة دار المعرفة، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراســة وتقويم ص- ٤٠٩، رســالة ماجستير للباحث أحمد جار الله الصلاحي الزهراتي، الرقم الجامعي (٢-٨٤٠١-٤٢٠) طبعة وقفية الإمام غازي للفكر القرآني ١٤٢٣هـ- .

من شـــرط القراء أنفســـهم لقبول القراءة أن توافق وجها عربيا، مما يعود بنا إلى قواعد النحويين وشواهد العربية من غير القرآن الكريم كما سبق تقريره.

أما منهجية دعوة الدكتور طه حسـين ومَن ناصَـر مدرسـته فهواها غربي؛ حيث يريد أن يميل بالعقلية العربية نحو منهج الغرب في تأصـــيل لغاتهم واستنباط قواعدها، بالنظر في شواهد العربية التي وُجدت في كتب التراث لنبني بعقولنا أصولا كتلك التي بناها سيبويه والكسائي والمبرد والفراء.

انظر إلى كلام الدكتور طه حســـين: "ولا بد لوزارة المعارف – إذا كانت تقدر حاجة اللغة العربية – من أن تلغي «دار العلوم» إلغاء، وتعتمد على مدرســـة المعلمين من ناحية وعلى الجامعة من ناحية أخرى، فهذان المعهدان قادران على أن يُقدِّرا حاجة اللغة العربية، ويُرضـيا هذه الحاجة، هذان المعهدان متصـلان اتصـالا متينًا بالحياة العلمية الأوروبية وبالأدب الأوروبي، يستمدان منهما قوة وقدرة على البقاء والنفع والإنتاج، في حين أن مدرســـة دار العلوم لا تعرف من الأدب الأوروبي ولا من الحياة الأوروبية إلا صـــورا مشـــوهة، إن لم تضـــــر فلن تفيد، وكيف تتصور أستاذًا للأدب العربي لم يلم ولا ينتظر أن يلم بلغة أجنبية ولا بأدب أجنبي، ولا بمنهج من مناهج البحث عن حياة اللغة وأطوار الأدب؟! وكيف تتصـــور أســـتاذًا للأدب العربي لا يلم ولا ينتظر أن يلم بما انتهى إليه الفرنج من النتائج العلمية المختلفة حين درســـوا تاريخ الشـــرق وآدابَه ولغاتِه المختلفةَ؟! وإنما يُلتمس العلم الآن عند هؤلاء الناس، ولا بد من التماســـه عندهم، حتى يُتاح لنا نحن أن ننهض على أقدامنا، ونطير بأجنحتنا، ونسترد ما غلبنا عليه هؤلاء الناس من علومنا وآدابنا وتاريخنا(١).

---

(١) في الأدب الجاهلي لطه حسين صـ١٦.

يريد أن يلزمنا صـــاحب هذه المنهجية بما انتهى إليه الغرب من دراســـة للغتنا، نترك ما انتهى إليه الخليل وسـيبويه والكسـائي ونحاة العرب المتصـلين بالخُلَّصِ من أصـــحاب العربية، ونتبع ما انتهى إليه الفرنج من النتائج العلمية المختلفة حين درسوا تاريخ الشرق وآدابه ولغاته المختلفة؟!

هذا ما تبتغيه تلك المنهجية، أن نصـــوب وجوهنا تجاه الغرب، وأن يكون مقياس تقديم عالم عربي على عالم عربي آخر هو اتصال أحدهما بعلوم الغرب وآدابه، بل يكون هذا المقياس الذي تغلق به بلاد العرب مدارســـها وتوكل أمر اللغة إلى المتصلين بآداب الغرب.

وانظر إلى صـاحب إحياء النحو حين تبع المسـتشـرقين في أول حديثه؛ إذ يذكر تعريفا ناقصـا مبتورا للنحو، ينقله عن المسـتشـرقين ويبني عليه صـفحاتٍ من الطعن في أئمة النحو على مر عصـوره، ونسـبة القصـور إلى النحاة فيزعم أنهم قصـــروا النحو على الإعراب والبناء، وأنهم تركوا ما عدا ذلك من ســـر العربية وخصائص الأسلوب.

والذي أوقعه في هذا الغلط اعتماده على أقوال المســتشــرقين بأن الإعراب والعامل هما المحور الذي تدور حوله نظرية النحو عند نحاة العرب، وقد فصـل الرد عليه في ذلك صـــاحب كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة فليُرجع إليه[1].

(١) ينظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة بقلم الأســتاذ محمد أحمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية ص- ٦٦، مطبعة السعادة.

ولعلني في بحثي عن نظريات الدكتور تمام حسان أفصل عرض ذلك ونقده.

لكن الذي أريد التأكيد عليه أن النتيجة التي تؤدي إليها كلا الدعوتين هي هدم أصول النحو التي بناها علماء متصلون بالعرب اتصالا يفوق دراستنا للنصوص العربية مهما تعمقنا وتأملنا فيها.

والخطورة الأكبر في نظرية الدكتور أحمد مكي الأنصاري هي الاختيار الذي يضعنا فيه متوهما أنه ضروري، وهو المفاضلةُ بين القرآن الكريم وبين قواعد النحويين، وكذلك أنه يرمي رؤوس النحاة بدءا من الخليل بن أحمد بالعصبية المذهبية والانحياز لقواعد النحو ضد القرآن الكريم.

هذا الذي نبرئ منه علماءنا ولا نعتقد في الدكتور الأنصاري إلا أنه أخذته الغيرة على كتاب الله فأوقعته في سيبويه وشيوخه وتلامذته، وأنه كوفي الهوى يتلمس خطى الكوفيين النحوية ويعتمد أصولهم، حتى يلوم على الفراء تخطئته لقراءة حمزة الزيات مع أنه كوفي قائلا: "أما صاحبي أبو زكريا الفراء فأمرُه عجَبٌ أيُّ عجبٍ، تنتابه النزعة البصرية فينكر هذه القراءة وما أشبهها ..... ولكن ما بالك بمن يخطئ حمزة وهو من القراء السبعة، وحمزةُ من؟ إنه حمزة الكوفي الذي تآمر عليه البصريون من قبل .....ثم جاء الفراء ليكون بصريا مثلَهم في نزعتهم القياسية التحكمية، وينسى أنه كوفي مثل حمزة."(١)

(١) ينظر الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين ص- ٣٩.

دعوى تعصب النحويين لقواعدهم ضد القراءات القرآنية(١)

ليس قُرَّاءُ القرآنِ الكريمِ وحاملوه سواء، إنما هم متفاوتون في الضبط والعلم بالقراءة والعلم بالإعراب ولغة العرب، وهذا الذي ذكره صاحب كتاب السبْعة، حيث قال: "وَحَملَة القُرآن متفاضلون فِي حمله ولنقَلَة الحرُوف منَازِل فِي نقل حُرُوفه،

فَمِن حَملَة القُرآن المعربُ العَالم بِوُجُوه الإِعْرَاب والقراءات، العَارِفُ باللغات ومعاني الكَلِمَات، البَصِير بِعَيب القرَاءَات المنتقدُ للآثار، فَذَلِك الإِمَام الَّذِي يَفزع إِلَيْهِ حفاظ القُرآن فِي كل مصر من أَمْصَار المسلمين.

وَمِنْهُم من يعرب وَلَا يلحن وَلَا علم لَهُ بِغَيْر ذَلِك، فَذَلِك كالأعرابي الَّذِي يقْرَأ بلغته وَلَا يقدر على تَحْوِيل لِسَانه، فَهُوَ مطبوع على كَلَامه.

وَمِنْهُم من يُؤَدِّي مَا سَمعه مِمَّن أَخذ عَنهُ لَيْسَ عِنْده إِلَّا الْأَدَاء لما تعلم، لَا يعرف الْإِعْرَاب وَلَا غَيره، فَذَلِك الْحَافِظ فَلَا يلبث مثله أَن ينسى إِذا طَال عَهده فيضيع الْإِعْرَاب لشدَّة تشابهه وَكَثْرَة فَتحه وضمه وكسره فِي الْآيَة الْوَاحِدَة؛ لِأَنَّهُ لَا يعْتَمد على علم بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا بصر بالمعاني يرجع إِلَيْهِ وَإِنَّمَا اعْتِمَاده على حفظه وسماعه.

وَقد ينسى الْحَافِظ فيضيع السماع، وتشتبه عَلَيْهِ الْحُرُوف فَيقْرَأ بلحن لَا يعرفهُ، وَتَدْعُوهُ الشُّبْهَة إِلَى أَن يرويهِ عَن غَيره ويبرىء نَفسه، وَعَسَى أَن يكون

(١) راجع كتاب سيبويه والقراءات للدكتور الأنصاري.

عِنْد النَّاس مُصــدقا فَيحمل ذَلِك عَنهُ وَقد نَســيَه وَوهم فِيهِ وجســر على لُزُومه والإصرار عَلَيْهِ.

أَو يكون قد قَرَأَ على من نسي وضيع الإِعرَاب ودخلته الشُّبهَة فَتوهم، فَذَلِك لَا يُقَلّد فِي القِرَاءَة وَلَا يحْتَج بنقله"(١).

لهذا الكلام أهميته في بيان نظرة العلماء المتقدمين إلى حملة القرآن والقبول منهم، وبيان شــأن العلم بالإعراب وضــرورة العمل به في القراءة، لا ســيما إذا علمنا أن صـــاحب هذا الكلام هو أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، شيخ الصنعة وشيخ القراء في عصــره ، مسبّع القراءات(٢)، واختيار عدد من القراء وفق قواعد علمية ليس قاصــرا على ابن مجاهد بل هو ســابق له غير متوقف عنده،فأبو حاتم السجستاني – المتوفى سنة ٢٥٥ هـ – روى ٢٤ قراءة منها ٤ من القراءات الســبع و٢٠ قراءة أخرى، وللطبريّ شــيخِ ابن مجاهد اختيارٌ جمعه من بين ٢٢ قراءة قرأ بها، وضــمَّنَها في كتابه القراءات[٣]، وغير

(١) ينظر كتاب السبْعة في القراءات ص– ٤٥، وما بعدها.

(٢) يقصد بتسبيع القراءات الاختيار المنقول عن سبع من الأئمة الكبار تميزوا بخصائص إتقان نادرة جعلتهم مؤهلين لأن يكونوا فلكا تنسب إليه القراءات الصحيحة للقرآن الكريم، وقد تبلورت فكرة الاختيار هذه على يد الإمام أبي بكر أحمد بن موســى بن العباس بن مجاهد الملقب ب– (مُسبّع السبعة).

(٣) ذكر هذا الكتاب أبو جعفر الطبري في مقدمة تفســيره، فقال: "القرَّاء مختلفون في تلاوة (ملك يَوْمِ الدِّينِ) . فبعضــهم يتلوه " مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ "، وبعضــهم يتلوه (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) وبعضهم يتلوه (مالِكَ يَوْمِ الدِّينِ) بنصب الكاف. وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي

ذلك من اختيارات أهل القراءات، وقد صـــنَّفوا في القراءة كتبا اختلفت فيها اختياراتهم عن اختيار ابن مجاهد، رضي الله عنهم أجمعين[1].

عنه في ذلك قراءةٌ في (كتاب القراءات)"، ينظر تفسير الطبري المسمى (جامع البيان في تأويل القرآن) ١٤٨/١، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـــ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، وينظر الإبانة عن معاني القراءات صـ٨٦، وما بعدها، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(١) قال حاجي خليفة : " كتاب (القراءات الســبع) ، لابن مجاهد، وهو: أبو بكر: أحمد بن محمد بن العباس بن مجاهد.

وكتاب: (السبع)، لأبي بكر: محمد بن الحسن الموصلي، المعروف: بالنقاش.

وأول ما صــنف من الكتب المعتبرة كتاب: (القراءات) لأبي عبيد: القاســم بن ســلام، المتوفى: سنة ٢٢٤، أربع وعشرين ومائتين، وجعلهم خمسة وعشرين قارئا مع السبعة.

ثم أحمد بن جبير بن محمد الكوفي، نزيل أنطاكية، المتوفى: سنة ٢٥٨، ثمان وخمسين ومائتين، جمع كتابا في القراءات الخمس، من كل مصر واحد.

والقاضــي: إسـماعيل بن إسـحاق المالكي، صـاحب: (قالون)، المتوفى: سـنة ٢٨٢، اثنتين وثمانين ومائتين، ألف كتابا في القراءات، جمع فيه: قراءات عشرين إماما، منهم السبعة.

ثم أبو جعفر: محمد بن جرير الطبري، جمع كتابا حافلا، ســماه: (الجامع)، فيه نيف وعشرون قراءة، وتوفي: سنة ٣١٠، عشر وثلاثمائة.

إذا عرفنا هذا فينبغي أن نعرف أن القراءات سبعة من حيث اصطلاح ابن مجاهد، وأن غيره اعتبرهم ثمانية، وزاد بعضهم على الثمانية، حتى أوصلها إلى الخمسين قراءة، كما فعل ذلك صاحب كتاب (الكامل في القراءات الخمسين)[1].

وهذا كله معتمِد على شروط ثلاث، تلك التي ذكرها غير واحد من أهل الفن، كما قال مكي بن أبي طالب المقدسي:" الأصل الذي يُعتمَد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً مفترقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي بني عليه قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابْنِ عليه"(٢).

وبُعيده، أبو بكر: محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، جمع كتابا في القراءات، وأدخل معهم: أبا جعفر، أحد العشرة، وتوفي: سنة ٣٢٤، أربع وعشرين وثلاثمائة." كشف الظنون ١٤٤٩/٢، كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

(١) هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ) في كتابه (الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، نشرته مؤسسة سما للتوزيع والنشر بتحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات ص- ٨٩، وما بعدها.

فاســـتقامةُ وجهِ القراءة في العربية – وإن اختلفت درجة هذا الوجه من العربية في الفصاحة – شرطُ قبولها لدى أهل القراءات أنفسهم قرأ بها مَن قرأ، وذلك هو ما يدور عليه كلام النحويين عند اعتراضـــهم على قراءة وردَتْ غيرَ موافقة لما بين أيديهم من أوجه العربية، وإن ثبتت موافقتها عند غيرهم خرّج القراءة على ما عنده من أوجه العربية وردَّ بذلك على من لم يقبلْها.

فتسبيع القراءات أو تثمينُها لاحِقٌ لسيبويه، فمن التجني على سيبويه أن نحاكمه بقواعدَ ارتضـــاها مَنْ بعده، ونحمله على النظر للقراءات بعيننا بعد تسبيعها أو تثمينها، وأن نلزمه اختيار تالييه من علماء القراءات.

وليس يوجد في كتاب ســـيبويه شـــاهد واحد على هذه التهمة الكبيرة التي كالها صاحب نظرية النحو القرآني للنحويين، حتى يزعم أنهم كانوا يردُّون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة.(١)

كيف وقد صرّح سيبويه بأنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّها السُّنَّةُ؟!!(٢).

إن اعتراض بعض النحويين على بعض ما ورد من قراءاتٍ مخالفةً لما وجدوه في جمهور أساليب العرب، لم يكن معارضة صريحة أو خفية للقراءة، ولا إيثارا للقاعدة النحوية على القرآن الكريم، وأبعِدْ بعلماءنا الأجلاء عن ذلك، فهم من هُم عدالة وتوثيقا وديانة، إنما الاعتراض يكون على إثبات ذلك قراءة،

---

(١) ينظر المدارس النحوية ص– ١٩، شوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـــ)، الناشر: دار المعارف.

(٢) الكتاب ١٤٨/١.

ولو علموها قراءة وأقروا بذلك ما اعترضـــوا وما كان لهم، إنما هم كمن يعترض على الراوي لا على الرواية، ويطعن في الســـند – قبلنا طعنَهم أو رفضـــناه – وليسوا كمن يطعن في المتن المسنَد ولا في القائل المسنَد إليه، وكل ذلك احتياطٌ من النحويين للقرآن الكريم في إثبات قرآنية ما يُروى لهم، وليس تعصـــبا منهم لقواعدهم.

يقول الزمخشري: "فإن قلت: كيف لفظُ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أى: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشـــهورة[1]، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصـــــريح بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لا حن محرف(٢)".

انظر إلى قول الزمخشـــري – رحمـه الله – : (وتحقيق الهمزتين قراءة مشـــهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصـــريين) فقد أثبت ما ثبتت قرآنيته وإن خالف قواعد البصـــريين، وإن ردوها ولم يقبلوها، فهي عنده قراءة، وكونها قراءةً كافٍ لقبولها، أما نطق الياء فليس بقراءة عنده، أي لم يثبت عنده قرآنيتها، ولم يثبت عنده عربيتها، ومن ثَم فهو يرى النطق بها (ياء) لحنا، أي خطأ في اللغة، وتحريفا، أي للقراءة، فهو يدفع عن القرآن لا يطعن فيه.

---

(١) والصـواب أنها قراءة صـحيحة لنافع وابن كثير وأبي عمرو ورويس، ينظر الحجة للقراء السبعة ٤/١٧٠.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/٢٥١، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـــ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

واعتراضـــهم هذا قابل للأخذ والرد، والقبول والرفض، فلا نســـلم بجملة ما قالوه، ولا نرُد جملته، إنما نحرر قولهم، ونســـير وفق مناهج العلم في القبول أو الرد، إن لم نوافق الزمخشـــري في ما ذهب إليه فينبغي ألا نلزمه ما لم يقل؛ فاحتمال خطئه وارد في أنه لم يبلغه عن العرب جواز التصـــريح بالياء في نحو (أئمة)، أو لم تثبت عنده القراءة سـندا، وكل هذا لا يُصـحِّح قوله، إنما يُخضِـع كلامه للنظر، دون اتهامه والنحويين بالتعصـب للقواعد ضـد القرآن الكريم، وهي تهمة ليست بالأمر الهين.

أما تعديل القواعد لتوافق قراءة متواترة أو غير متواترة وُجد من المتواتر ما يعارضـــها أو يكاثرها من شـــواهد العربية وآيات القرآن الكريم، فذلك مما يجب التوقف عنده والتأمل فيه قبل اعتماده والتصريح به، لا سيما وأن القائل به يضع تراث النحويين في مواجهة مفتعلة أو متوهَّمَة مع القرآن الكريم؛ إذ إن مجمل ما نقول إنه يجب البحث عن إجابة شافية لسؤال: وهل تعرف العرب ذلك؟

ثم نجيب عن سؤال ينبغي أن لا تخلو منه دراسـة مسألة من الأربعين التي عرضها الدكتور الأنصاري وما شابه تلك المسائل، ذلك السؤال هو:

هل أجمع النحويون على ذلك القول الذي خالف القراءة المتواترة أو الشـاذة أو أن المسألة خلافية؟

لم يثبت إجماع للنحويين على قول خالف قراءة متواترة[1]، إنما كل ما عُرض هو مسـائل خلافية، تأتي القراءة في عداد الشـواهد التي ترجح قولا على

(١) ولو نص على ذلك أحدهم فمردود، كما ذكره الزجاج في رد قراءة حمزة (بمصـــرخيّ)، حين لم تثبت عربيتها عنده؛ إذ يقول: "هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة" وكلامه مردود بثبوت قبولها عند كثير من الكوفيين.

قولا، أو يستشهد بها لفريق، ويتأولها فريق آخر، لا لرفض القراءة وإنما لجمع بين شواهد وشواهدَ، أو ترجيحا للكثرة من أساليب العرب على شاهد أو أكثر مما جاء على غير الكثير، أو ردٌّ لما لم يثبت عند الفريق الرافض لما يقتضيه شاهد لم تثبت قرآنيته عند ذلك الفريق.

ونضع خطأ النحويين في صياغة ردهم ورفضهم بأن ما خالف رأيهم أو قاعدتهم لحن أو تحريف، نرى خطأهم ولا نرميهم بالزندقة، ولا نضع نحاتنا في منزلق العصبية المذهبية ومعاداة القرآن ولو بحسن النية، وهو ما قام به الدكتور الأنصاري نفسُه في حديثه عن قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[1]، بتشديد النون في (إنَّ) والألف في (هذان)، فقال: "كما أن لغة العرب تؤيد هذه القراءة"[2].

وهو ما استنبطه من كلام أبي حيان فقال: "ولهذا اختار أبو حيان تخريجها على ذلك"[3].

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة طه، وقد اختلفُوا فى قَوْله {إِن هَذَانِ لساحران} في تَشْدِيد النونين وتخفيفهما، وفي الْألف وَالْيَاء، فَقَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى {إِنَّ} مُشَدّدَة النُّون / هذان / بِأَلف خَفِيفَة النُّون، وهي موضع الشاهد هنا، وَقَرَأَ ابْن كثير / إِن هذن / بتَشْديد نون / هذن / وَتَخْفِيف نون {إِن}، وَاخْتلف عَن عَاصِم فروى أَبُو بكر / إِن هذن / نون {إِن} مُشَدّدَة / هذن / مثل حَمْزَة وروى حَفْص عَن عَاصِم {إِن} سَاكِنة النُّون وهى قِرَاءَة ابْن كثير و / هذن / خَفِيفَة، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرو وَحده {إِن} مُشَدّدَة النُّون / هذَيْن / بِالْيَاءِ، ينظر السبعة في القراءات ص- ٤١٩.

(٢) نظرية النحو القرآني ص- ٥٧.

(٣) السابق.

والناظر في كلام أبي حيان يرى اختياره تخريج القراءة على أنها جاءت على لغة بعض العرب، يقول أبو حيان: " والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما، وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب، ولبَني الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، حكي ذلك عن الكسائي، ولِبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يَقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا"(١).

فمردُّ الأمْر أوّلا وأخيرا لدى القابلين لتلك القراءة هو اللغة، لا أن القارئ بها أبو عمرو، وهو – على جلاله – ليس منزها عن الحاجة إلى موافقة قراءته لوجه عربيٍّ، هذه الحاجة ليصح القول بأن القرآن الكريم نزل بلسان قوم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وجاء على ما نطقوا به.

وهو ما توجه إليه أبو حيان في توجيه القراءة، بعد أن ذكر تخريجات أخرى لقراءة أبي عمرو، فقال :" واختلف في تخريج هذه القراءة. فقال القدماء من النحاة: إنه على حذف ضمير الشأن، والتقديرُ: (إنه هذان لساحران)، وخبرُ (إنّ) الجملةُ من قوله: ﴿هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ واللام في ﴿لَسَٰحِرَانِ﴾ داخلة على خبر المبتدأ، وضُعِّف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ.

وقال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر، بل التقدير: (لهما ساحران) فدخلت على المبتدأ المحذوف، وقيل: (ها) ضمير القصة وليس محذوفا، وكان

(١) البحر المحيط ٣٥٠/٧.

يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها: (إن هذان لساحران) وضعْف ذلك من جهة مخالفته خطَّ المصحف. وقيل: (إنَّ) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة؛ فتحمل الآية عليه، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر"(١).

بعد هذا الانشـــغال بتخريج قراءة أبي عمرو أيمكننا القول بأن النحويين وقفوا متعصبين لقواعدهم! ورفضوا ورَدُّوا قراءة أبي عمرو؟!!

غاية الأمر أن القواعد لا بد أن تنضبط على الكثرة من شواهد العربية ، وهذا منهج البصـــريين، وما ورد مخالفا لها من شـــواهد ثبتت عربيتُها يؤوَّلُ وفق ذلك الأعم، وسنأتي لمعالجة التأويل بعدُ.

وأمـا موقف الزجـاج من قراءة أبي عمرو فلا تقف عنـد حـد مـا نقلـه الدكتور الأنصاريُّ عنه حين قال:

"ثم اسـتمع إلى الزجاج يعارض هذه القراءة ويردها في صـــراحة فيقول: "لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف"(٢).

ثم يعلق الدكتور مكي على ذلك قائلا:"يقول ذلك وكأن أبا عمرو قد اخترعها اختراعا دون أن يكون لها ســـند قوي من الرواية الموثوق بها كل الثقة .. وأبو عمرو هو من هو ثقة وعدلا وضـــبطا واتباع أثر، وهو يعلم علم اليقين أن القراءة سنة متبعة، وما كان له أن يخالف ذلك في قليل أو كثير"(٣).

---

(١) البحر المحيط ٣٤٩/٧، وما بعدها.

(٢) ينظر الدفاع عن القرآن للدكتور الأنصاري ص- ٦٢.

(٣) ينظر السابق.

(القراءة سنة متبعة) نسلم بهذا، ثم نتساءل أيردُّ الزجاج القراءة التي هي سنة متبعة تعصبا للقاعدة النحوية؟ يجيب عن هذا السؤال النص الكامل للزجاج الذي نقله صاحب إبراز المعاني بعد أن ذكر قراءة (إن هذان لساحران)؛ حيث يقول: " فلهذا قرئت بالألف؛ إتباعا للرسم، واختارها أبو عبيد وقال: لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب وما اجتمعت عليه الأمة، وقال الزجاج: أما قراءة أبي عمرو فلا أجيزها؛ لأنها خلاف المصحف، وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلا لم أجز مخالفته؛ لأن اتباعه سنة وما عليه أكثر القراء"(١).

وأنت ترى أن قراءة أبي عمرو بالياء مع تخفيف النون في هذين لا تتعارض مع القاعدة النحوية بل توافقها، وأن موقف الزجاج هنا دفاع عن خط المصحف وموافقة رسمه، وذاك موقف أبي عبيد.

قراءة أبي عمرو سنةٌ متبَعة، وموافقة رسم المصحف سنة متبعة، يزيد على رسم المصحف في الآية أن الزجاج اختار جانب أكثر القراء مع اتباع رسم المصحف الذي هو سنة متبعة.

بقي أن نحاول تفهُّم قول الزجاج : "أما قراءة أبي عمرو فلا أجيزها" فنقول: إن عدم إجازة النحويين لقراءة (إن هذان لساحران) بالألف ليس معناه أنهم يبطلون قراءة ثبتت بالسند، بل إنهم لا يجيزونها قاعدة يقاس عليها، يجيزون القراءة بها لكنهم لا يجيزون تأسيس وجه نحوي عليها، يشهد لهذا تخريج الزجاج لقراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ بقوله: "اللام لم تدخل على الخبر

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ص- ٥٩١، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

بل التقدير لهما ســـاحران فدخلت على المبتدأ المحذوف"(١). فلو كان يردها اتهاما للقراء لما لجأ إلى تخريجها وفق قواعد العربية.

وهذا ما يصـــح أن نفهم به موقف النحاة من القراءات القرآنية التي يعلقون عليها، بأنهم لا يجيزونها.

إن موقف النحاة من القراءات الثابتة عندهم ســـندا وموافقة لوجه عربي هو موقف القبول لا الرفض.

الأمر يدور أحيانا في جواز القياس عليها من عدمه، فالاحتجاج بالقراءات الشـــاذة في العربية إذا لم تخالف قياســـا معلوما أمر متفق عليه عند النحويين, وإذا خالفت قياســـا معلوما فإنه يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه, وإن لم يجز القياس عليه, كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه, ولا يقاس عليه, نحو: استحوذ, ويأبى؛ لذا قال السيوطي: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"(٢).

وأحيانا يقفون عند بعض حروف في قراءات القرآن الكريم التي لم يثبت عندهم موافقتها لوجه لغوي – وإن ثبتت عند غيرهم – يقفون عندها رغبة منهم في التحري الدقيق للفظ الذكر الحكيم ونطقه، وينبغي أن نعرف أن حروفا معدودة هي التي وقف عندها الكسائي والفراء ومن تلاهما من البصريين بحيث يكون من الإسراف أن يقال: إنهم كانوا يخطِّئون القراء"(٣).

---

(١) البحر المحيط ٣٤٩/٧.

(٢) ينظر الاقتراح ص- ٦٨.

(٣) ينظر المدارس النحوية ص- ١٥٨.

دعوى ضعف توثيق الشواهد الشعرية عند النحاة

من المقومات التي يعتمد عليها الدكتور أحمد مكي الأنصـاري في بناء نظريته مقارنةُ التوثيق بين القرآن الكريم والشـواهد النحوية الأخرى، ويفترض أن سيبويه قد وضع القراءات القرآنية في كفة، والقواعدَ النحويةَ التي صنعها معتمدا على شـواهد شـعرية ولو كانت مجهولةَ القائلِ في كفة أخرى، فما وافق قواعدَه قبله، وما خالفها رده أو عارضه معارضة تأتي تارة خفية وتارة صريحة(١).

والقرآن الكريم أوثق نص على الإطلاق، فكل قراءة جاءت متواترة فلا ينبغي أن نردها ولو خالفت أقيسة النحويين، وقد سبق بيان موقف النحويين من القراءات، وهنا نعرض لقضية توثيق الشواهد الشعرية؛ حيث إن الغمز يأتي في توثيقها كثيرا في عرض الدكتور الأنصاري لنظرية النحو القرآني.

نختار توثيق شواهد سيبويه في الكتاب؛ حيث إن جل من جاء بعده لا يخلو من اعتماده على تلك الشـواهد، حتى جعلوا مجيء الشـاهد الشـعري في الكتاب داعما له، فيقولون بعد ذكر بيت الشعر: وهو من شواهد سيبويه.

وقد استشهد سيبويه في كتابه بأربعة أنواع من المصادر السماعية هي: القرآن الكريم وقراءاتُه، والحديثُ النبويُّ الشـريفُ – على اختلاف في جواز الاستشهاد به في النحو – والشعرُ والرجزُ، والأقوالُ المأثورةُ عن العرب.

---

(١) هذا خلاصة موقفه من سيبويه، يراجع نظرية النحو القرآني، سيبويه في الميزان ، أحمد مكي الأنصـاري، مقالة منشـورة في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٣٤، ص– ١٠٣ وما بعدها.

تربو شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه على أربعمائة شاهد لتوضيح القواعد أو تقريرها مع مأثورات العرب شـــعرا ونثرا.(١) وهو يحتج بالقراءات بل ويخرِّج غير المتواتر منها على كلام العرب.

أما الشـــعر فإن في كتاب ســـيبويه ما يزيد على الألف بيت(٢)، هذه الشواهد لم تُنسب كلُّها في الكتاب إلى قائليها، بل إن بعضها منسوب وبعضها الآخر غير منسوب(٣).

فهل ما ترك ســـيبويه نســـبتَه لقائله بقي مجهولا إلى الآن؟ وهل أقر العلماء نســـبة ســـيبويه هذه الأبيات إلى قائليها أو أنه قد تطرق إليها نســـبة الاحتمال؟ وهل يطعن الجهل بقائل البيت في الاستشهاد به في النحو؟

بالإجابة على هذه الأسئلة نستطيع أن نقف على حقيقة توثيق شواهد الشعر العربي التي بنيت عليها القواعد البصرية.

لقد بلغ عدد الشواهد المنسوبة في كتاب سيبويه سبعمائة وتسعة وثلاثين شاهدا (٧٣٩) نص فيها سيبويه على اسم الشاعر، وسبعة وأربعين شاهدا نسبها سيبويه إلى قبيلة دون ذكر اسم الشاعر.

---

(١) ينظر فهارس الكتاب للدكتور عبد السلام هارون.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه تأليف الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، ص- ٤٥، طبعة مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، وأصلها رسالة دكتوراه في الآداب من جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠م.

(٣) السابق ص- ١٧٩، وما بعدها.

فيكون مجموع ما نُسب في الكتاب إلى قائله أو لغة قبيلة سبعمائة وستة وثمانون (٧٨٦) بيتا، خالفه العلماء في نسبة مائة واثنين وسبعين شاهدا، فيكون في كتاب سيبويه ستمائة وأربعة عشر شاهدا اتُّفِق عليها[١].

وقد كان سيبويه متثبتا في نقله الشواهد شعرا أو نثرا، واثقا في صدق من يأخذ عنهم، واثقا من دقتهم وتثبتهم، وكما يقول الدكتور خالد جمعة: لعله وثَّق شواهده بنفسه، فتحرى عنها، وتتبع أصحابها ونقلتَها، ووثق بصحتها وبالذين رووها، ثم استخدمها في كتابه مطمئنا إليها؛ ولذلك لم يُعطِ قضية نسبة الشواهد اهتماما كبيرا[٢].

والأبيات التي لم ينسبها سيبويه ولم ينسبها ناسخوا الكتاب وناقلوه من تلاميذه لم تبق كلها بلا نسبة، بل حرص لاحقوه على التثبت من شواهده، ونسبة ما لم يتم نسبته في نسخ الكتاب، وبقي مائة وثمانية من الشواهد مجهولة القائل لم يُعرف قائلها، فهل يطعن هذا في شواهد الشعر وتأسيس القواعد عليه؟

إن الجهل بقائل البيت لا يعني احتمالَ انتحالِه على العرب؛ لأن الأبيات مجهولة القائل كلها معلومة المصدر، أي أنها رويت عن ثقات من العرب مما لا يطعن في عربيتها ولا يخرجها عن أساليب العربية التي تستنبط

(١) اعتمدت في هذا الإحصاء على كتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص- ١٧٩، وقد اختلفت معه في أنه لم يضم إلى الشواهد المنسوبة تلك الشواهد التي نسبها سيبويه إلى قبيلة دون تعيين قائلها، وقد ضممتها إلى الشواهد المنسوبة إلى قائليها.

(٢) ينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص- ١٨٠.

منها قواعد النحو وتعرف أصـولُه؛ حيث إن العبرة بثبوت اللفظ عن عربي يحتج بلغته عُلم بالتعيين أو نسب من الثقات إلى عربي دون ذكر اسمه.

وهذا الثبوت يكون بتحري المصـادر التي اعتمد عليها سيبويه في رواية شـواهده، هذه المصـادر التي تعطينا صـورة جلية عن الطريقة التي انتخب بها سيبويه شواهده، وهي بدورها توضح لنا منهجية علماء ذلك العصر.

المشـافهة هي المصـدر الرئيس الذي اعتمده سـيبويه للرواية في كتابه، فهو إما يروي عن شـيوخ له؛ فيحدث عنهم باسـمهم أو بوصـفهم بالثقات، وإما عن العرب أنفسـهم، وقد كان حريصـا في روايته على الضـبط وخلو الرواية من التصحيف والتحريف، مع ذكر الروايات الواردة في البيت الواحد، فنراه يقول عن بعض الأبيات: "وزعموا أن هذا البيت يُنشَد على وجهين، وهو قول رؤبة:

فهْي تُنادي بأَبِى وابْنِيما[1]

(١) البيت من الرجز لرؤبة، ذكر فيه سيبويه هاتين الروايتين، ورواية ابن جني في اللمع

فَهْيَ تُرَثِّي بأَبَا وابنَامَا

والشـــاهد فيه قوله: (وابناما) أَرادَ وابنيْ ما لكن حَكَى نُدْبتَها واحتمل الجمع بينَ الياءِ والألف هاهُنَا لأنه أرادَ الحكاية كأنّ النادبَةَ آثَرتْ وابنا على ابنِي لأنّ الألفَ هَاهُنَا أَمْنَعُ نَدْبًا وأَمَدُّ لِلصَّوتِ إذْ في الألف من ذلك ما ليس في الياءِ ولذلك قالَتْ بأَبَا ولَمْ تقُلْ بأَبِي، وما يعنينا هنا اهتمام سيبويه بذكر الروايات الواردة في الأبيات التي يستشهد بها، ينظر المحكم والمحيط الأعظم (ب ن و) ٥٢٢/١٠، ولسان العرب ٩٠/١٤.

ويروَى: بأَباَ وابناَما"(١).

ويقول في موضـــع آخر من كتابه: "واعلم أن هذا البيت ينشـــد على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء. قال الفرزدق.

منعت تميمًا منك أنِّى أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ(٢)

وسمعنا من العرب من يقول: إنّي أنا ابنها"(٣).

وقد حصَـر لنا صـاحبُ كتاب (شـواهد سـيبويه في الكتاب) مصـادرَ سيبويه وعدَدَها، فارجع إليها إن أردت تفصيلا، وسألخص ما ذكره مما يفيد هذا البحث(٤)، فأقول:

بالاعتماد على إشـارات سـيبويه يمكننا حصـر الشـواهد الشـعرية في الكتاب من حيث مصادرها فيما يلي:

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٢.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في ديوان الفرزدق ص- ٦١٦، وفيه الروايتان كما ذكر سيبويه، الأولى بفتح همزة (أن) على تقدير: لأني، والأخرى بالكسر على الابتداء، وهي رواية الديوان.

(٣) الكتاب ٣/١٢٣.

(٤) يراجع كتاب الدكتورخالد عبد الكريم جمعة (شواهد الشعر في كتاب سيبويه صـــ٢٤٣، وما بعدها، فقد أجاد أكرمه الله في تفصيل مصادر سيبويه، وفي كلامه الغنى.

شواهد سمعها من يونس بن حبيب، منها مئات الشواهد النثرية ومنها سبعة عشر شاهدا شعريا، من ذلك قوله: وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعقِبَا(١)

وشواهد سمعها من الخليل بن أحمد، من ذلك قوله: وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشد هذا البيت، وهو قول الشماخ:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو معازِرُ(٢)

وشواهد سمعها من أبي الخطاب الأخفش الأكبر، وشواهد سمعها من عيسى بن عمر، وشواهد سمعها من الأصمعي.

هؤلاء هم شيوخ سيبويه الذين يروي عنهم شواهد شعره، وسمع سيبويه من العرب مشافهة كثيرا، ونص على ذلك نصا واضحا فيما يزيد عن أربعين شاهدا، من ذلك قوله: قال الشاعر:

فقال فريقُ القوم لمَّا نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما نَدْرِي

سمعناه هكذا من العرب. وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرىء القيس:

فقلتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً ولو قَطَعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالي

(١) الكتاب ٣/٣٩.

(٢) الكتاب ٢/١١٠.

جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله، وفيه المعنى الذي فيه. وكذلك أمانة الله(١).

والقسم الأخير من الشواهد ذكر سيبويه واسطة فيه بينه وبين العرب، فيقول كثيرا: **"سمعناه ممن يروونه عن العرب، وسمعناه ممن يروونه عن العرب الموثوق بهم"**.

ويقول: **"فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا"**(٢).

ثم يقول الدكتور خالد جمعة بعد ذكر شواهد كتاب سيبويه وحصر مصادرها: "وهي تدل دلالة واضحة على أن شواهد الشعر التي استخدمها سيبويه في كتابه كانت في مجملها شواهد موثقة لدى علماء عصره، معتمَدا عليها في استنباط قواعد اللغة العربية لدى أولئك العلماء أجمع ..... فلا شك أن الرجل قد بذل جهدا كبيرا في انتقاء شواهده من بين آلاف الشواهد، ثم تثبت من صحة رواية تلك الشواهد عن طريق عرضها على شيوخه، واختيارِ ما صحت روايته منها"(٣).

من هذا يتبين لنا أن شواهد سيبويه شعرا ونثرا تلك التي اعتمد عليها المذهب البصري أشد الاعتماد في استنباط قواعد العربية من أساليب العرب لم

---

(١) الكتاب ٥٠٣/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ٤٦٨/١، وما بعدها

(٣) ينظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص- ٢٦٦.

يكن مشكوكا في نسبتها إلى العرب، ولم يوردها سيبويه ولا غيره دون توثيق أو تحرٍّ، أضف إلى ذلك أن العلماء بعد سيبويه تلقوا شواهده بالدراسة كاهتمامهم بالكتاب، فأفردوا للشواهد كتبا ومؤلفات، فتجد شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، وشرح شواهد سيبويه للأعلم، وشرح أبيات سيبويه لعفيف الدين الكوفي(١).

فيمكننا أن نقول مطمئنين: إن شواهد البصريين موثَّقة توثيقا لا يترك مجالا للطعن في نسبتها إلى العرب، فإذا جاءت قراءةٌ يتعارض ظاهرُها وهذه الشواهدَ، فلا يمكن بحال من الأحوال أن يَغضَّ النحويون بصرهم عن هذا التعارض، ولا أن يحكموا على القراءة بالرد واللحن إلا إذا لم تثبت عندهم قرآنيتها فهنا يقفون موقفا من قرآنية ما يُروى لا من القرآن الكريم، فموقفهم هو الدفاع عن عربية القرآن الكريم، أما إذا جاءنا اعتراضهم على قراءة ثبتت آحادا أو تواترا فإننا نقول إن مَن حفِظ حجة على من لم يحفظ، ونجمع بين كل ما جاء من شواهد عربية، إذ الجمع أولى من الترجيح، وإعمال الدليلين خير من إهمال أحدهما، فإذا لم يُمكن الجمع فإننا نرجِّح بالقراءة قول من اختلف مع هؤلاء النحويين.

---

(١) ينظر هدية العارفين ٣٦٥/١، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١

أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ويراجع شواهد الشعر في كتاب سيبويه صـ٧٩، وما بعدها.

إذا جاءت قراءة في مقابلة قراءات أخرى توافق شـــواهد الشـــعر والنثر الكثيرة المروية عن العرب الثقات مع توثيق روايتها، في تلك الحال يقف العلماء مع هذه القراءة موقف الاحترام، لكنهم لا يغالبون بها الكثرة الكاثرة من القراءات الأخرى والشواهد العربية الكثيرة حتى تنضبط قواعد اللغة، ومن ثم يوفِّق العلماء بين تلك الشـــواهد بأكثر من طريق، أحد هذه الطرق تأويل القليل ليُحمل على القاعدة المؤسسة على الكثير من الشواهد القرآنية والعربية الأخرى.

هذا التأويل الذي يرفضـــه الدكتور الأنصـــاري بل ويتهم النحويين بأنهم ما فعلوا ذلك التأويل إلا تعصبا لقواعدهم ضد القرآن الكريم، يرفض هذا التأويل رفضـا قاطعا، ويطلب أن نتركه ولا نلجأ إليه، وإن اضـطررنا أن ننسـف – هذا تعبيره غفر الله لنا وله – قواعد سيبويه والنحويين نسفا.

وفيما يلي مبحث عن ضوابط التأويل ودواعيه، أسأل الله أن يوفقني إلى ما فيه الصواب وجميل البيان.

دعوى فساد التأويل النحوي

التأويل لغة: التقدير والتفسير(١)، قال الخليل: "التَّأَوُّل والتَّأْويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحّ إلاّ ببيان غير لفظه."(٢)

و التأويل اصطلاحا هو صرف الكلام عن ظاهره إلى غير ما وضع له بحق الأصالة(٣)، وذلك يكون عندما يَرِد نصٌّ عربي فصيح مخالفا الثابت عند متأوِّله، أو يأتي على لسان العربي ما خالف فيه لغته(٤).

---

(١) ينظر تهذيب اللغة ٢٨٣/١٢، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

(٢) العين ٣٦٨/٣، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٤٢١٦/٨، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

(٤) لمزيد المطالعة عن التأويل النحوي وموقف العلماء والباحثين منه ينظر:

أصول التفكير النحوي د/ علي أبو المكارم.

التأويل النحوي في القرآن الكريم د/عبد الفتاح أحمد الحموز.

التأويل النحوي في الحديث الشريف للباحث فلاح الفهدي.

ولا يكون التأويل في كل حين بل يُمتنع إذا جاء الكلام على لغة من لغات العرب وثبت ذلك؛ لذا يقول أبو حيان موضحا لنا متى يجوز التأويل ومتى لا يجوز: "إذا ثبت أن ذلك لغة فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول"(١).

والمراد بالجادة: معظم الطريق، أو الطريقة المسلوكة الواضحة، ومعنى ما قاله أبو حيان: أنه إذا كانت الطريقة التي يسلكها المتكلمون الفصحاء قد جاءت على شيء ثم جاء ما يُخالفها؛ ساغ تأويل هذا المخالف؛ لأنه لا يمكن ردُّه(٢).

أثر التأويل النحوي في فهم النص د/ غازي مختار طليمات.

التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري ليث قُهَيّر عبد الله الحياني.

إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل لابن هشام الأنصاري.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. محمد مهدي المخزومي.

التأويل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين القدماء والمحدثين، أ.د/ كاظم فاخر حاجم، كلية الآداب جامعة ذي قار.

التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي أ.د/ سماسم بسيوني عبد العزيز مطر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ.

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٠٠/٤، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

(٢) ينظر أصول النحو ص– ١٣٥، المؤلف: لجنة مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

ففي قوله: (فإنه لا يمكن ردُّه) دلالة واضـــحة على أن الدافع للتأويل عندهم ليس معاداة ما ورد مخالفا لأقيســتهم وقواعدهم، وفيه كذلك رد على زعم الدكتور الأنصــاري أن التأويل ملجأ يهربون إليه من المعارضــة الصــريحة أو الخفية للقرآن، ويوضـــح أن الدافع عندهم للتأويل هو قبول ما ورد من نص عربي شعرا أو نثرا أو آية من آيات القرآن الكريم قبولا لا يطعن فيما اطرد عليه كلام العرب، إلا إذا كان الوارد لغةً من لغات العرب لم يتكلموا إلا بها، فحينئذ لا يصــح تأويل هذه اللغة على القاعدة، بل ينبغي إثبات جواز وجه لها، وجواز القياس عليها بضوابط.

وسياق كلام أبي حيان عن التأويل لا يعبر عن أن هذا المعنى للتأويل خاص بأبي حيان، أو أنه قد التفت إلى ما لم يلتفت إليه غيره.

إنما سياق الكلام واضح في بيان أن هذا الضابط للتأويل مسلَّم به عند مشايخه ومعاصريه، أو أنه مستنبط دون عيٍّ من منهج السابقين في التأويل، (لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شـــيء ثم جاء شـــيء يخالف الجادة).

التأويل النحوي والعامل

لا ينفك التأويل النحوي عن نظرية العامل وموقف البصريين والكوفيين منها ومن التأويل، فقد نشأ النحو بصريا، وعلى عماد المدرسة البصرية نشأت الكوفية، غير أن بين اتجاه كل منهما فرقا شاسعا أدى إلى تمايز كل منهما عن الأخرى.

وُضِع النحو على يد أبي الأسود الدؤلي دلالةً على الطريقة التي تُنطَق بها الألفاظ ليستقيم المعنى، ويصلَ مراد المتكلم إلى المخاطَب، ثم جاء جيلٌ عظيم من النحاة الذين منهم الخليل بن أحمد، فأصَّلوا للنحو طريقا بصرية، انصهرت في كتاب سيبويه، وقد فرَّع منها الخليل فروعَ النحو البصري التي اعتمدت على بيان أسباب نطق الحرف الأخير من الكلمة بطريقة معينة، كما نُطقت الدال في (زيد) مضمومة حين تقول (جاء زيد)، ومفتوحةً حين تقول (رأيتُ زيدا)، ومكسورة حين تقول (سلمت على زيدٍ).

مع أنه لا خلاف في أن المحدِث للضمة والفتحة والكسرة على الدال هو الناطقُ بذلك، إلا أن البحث النحوي يكون في ضابط ضمِّ المتكلمِ الحرفَ الأخيرَ من الكلمة، وفتحِه وكسرِه إياه، وذلك هو ما شغل رائدَ المدرسة البصرية الخليلَ بن أحمد، أو لنقُل إن المدرسة البصرية قد انشغلت بما يحفظ لنا بيان السبيل الذي نتكلم به لنوافق لغة العرب. فالمتسبب للرفع وجودُ (زيد) بعد (جاء) ونسبةُ المجيء إلى زيد، أما حيثُ نُصبَت كلمة (زيد) فقد جاء قبله (ضرب) ومن قام به، ثم وقع الضرب على زيد لذلك نُصب، أو فُتح آخره.

فلما بدا التلازم بين حركة دال (زيد) ضمةً أو فتحةً أو كسرةً وبين ما معها من كلمات في تركيب الكلام، كانت نظريةُ العامل، أي السبب الذي جعل المتكلم يضم وينصب ويفتح دال زيد، أو يرفعها وينصبها ويجرها.

وَضعَ البصريون العاملَ كأساس للتقعيد النحوي على الكثير الغالب من لغة العرب التي وقعت بين أيديهم شواهدُها، وبقي ما يخالف هذه القاعدة من شواهدَ عربيةٍ صحيحةِ النسبة إلى العرب، أو شواهد شذت عن لغتهم، أو طُعِن

في نسبتها إلى الموثوق بعربيتهم، فقام نحاة البصرة بتخريج القليل من هذه الشواهد على الكثير مما أسسوا عليه قواعدهم.

وقَبِلَ نحاةُ الكوفة الشاهد والشاهدين في إثبات القاعدة؛ فكثُر التأويل لدى البصريين إرساء لتوحيد القاعدة النحوية على وجه أو وجهين ما أمكن، مع عدم إهمال ما يخالف ذلك من شواهد، وكثرت الأوجه في النحو الكوفي لإثباتهم الوجه بالشاهد والشاهدين، ولم يُنكر الكوفيون التأويل بالكلية.

ظل العامل النحوي موضعَ عناية واهتمام لدى المنشغلين، وبدا نزاع على وجوده حين أطلق ابن مضاء دعوته إلى إلغاء العامل النحوي، وظلت هذه الدعوة تخفت وتعاود الظهور.

التأويل في نظرية النحو القرآني

إن إنكار الدكتور الأنصاري للتأويل مبني على وقوفه من التأويل والعامل النحوي موقف الرافض المعارض؛ لذلك يقول:" أما ظاهرة التأويل فالحديث فيها يطول، وقد تناولتُها من قبلُ وضربتُ لها الأمثال، وسأكتفي هنا بمثال واحد فقط إيثارا للإيجاز، وفي هذا المثال غناء أي غناء.

قال تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣ ﴾[1]، الإعراب الفطري الذي يتبادر للذهن لأول وهلة هو أن تعرب كلمة (السماء) مبتدأ وخبره ما بعده (جملة انشقت) وكذلك الحال في الآية الأخرى،..... وبه قال بعض العلماء الأجلاء، غير أن جمهور النحويين رفضوا هذا الإعراب

(١) الآيات ١،٢،٣ من سورة الانشقاق.

الفطري السليم، وتأولوا الآيات تأويلا يخرجها عن سلاستها المألوفة في القرآن الكريم، فقالوا التقدير: (إذا انشقت السماء انشقت وإذا مُدت الأرض مُدت) ف- (السماء) فعل لفاعل محذوف تقديره (انشقت)، و(الأرض) نائب فاعل لفعل محذوف تقديره (مُدّت)، تكلفوا كل ذلك ليُخضعوا الآيات الكريمة للقاعدة النحوية التي صنعوها بأيديهم ... تلك التي تقول بوجوب إضافة (إذا) الشرطية إلى جملة فعلية. ..... وحينما تعرَّض النحاة للحديث عن هذه الآية وأمثالها من كل ما وقع فيه الاسم مرفوعا بعد أداة الشرط مباشرة جرهم ذلك إلى الحديث عن عامل الرفع في هذا الاسم المرفوع، أهو الفعل المذكور أم الفعل المقدر أم شيء غير هذا وذاك؟(١)

ثم يختم حديثه عن عامل الرفع في الآية الكريمة ونظائرها بكلام ابن مضَّاء عن العامل فيقول: " أما ابن مضاء فإنه يقول إن العامل هو الله سبحانه وتعالى، وهذا هو الرأي السابع من الآراء التي يمكن أن تَرِدَ في هذه المسألة"(٢). أي (عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط)، وسيأتي تفصيل الرد على كلام الدكتور الأنصاري عند ذكر هذه المسألة في النماذج التطبيقية، غير أنني أقول:

لست أدري كيف يستقيم فهم إجابة سائل عن عامل الرفع في الاسم بعد أداة الشرط؟ بأنه الله!!

(١) نظرية النحو القرآني صـ٥٩ وما بعدها، بتصرف.

(٢) ينظر السابق

الفاعل لكل شـــيء على الحقيقة هو الله، غير أن الســـؤال عن عامل الرفع هو سؤال عن سبب نطق المتكلم للاسم مرفوعا بعد أداة الشرط؟

الأمر كل الأمر أن الدكتور الأنصـــاري يحيط رأي نحاة البصـــرة في المسـألة بآراء أخَرَ يكثِّرها ما اسـتطاع، وكأنه يراها كتائبَ تحاصـرهم ليبدوا في صـورة واحدة أرادها لهم، هي أنهم تعصـبوا لقاعدتهم النحوية، فتأوَّلوا الآيات مع وجود آراء أخرى تحمل عليها الآية دون تأويلها.

ثم يضـــيق الخناق على النحويين فيقضـــي بأن تأويلاتهم لم تأتِ إلا تعصبا منهم ضد القرآن الكريم!!

فيحصـــر التأويل في معالجة الصـــدام بين القاعدة النحوية والنص القرآني، ويقرر أنه مهرب للنحويين من المعارضة الصـــريحة، فيقول: "ظاهرة التأويل لا تتأتى إلا عند الاصـطدام ... اصـطدام القاعدة النحوية بالآية القرآنية "(١). وذلك موقف عجيب من صـــاحب نظرية النحو القرآني، فكأن الدفاع عن القرآن الكريم لم يكن يشـــغل بال النحويين، بل كأنهم تعمدوا الطعن في القرآن ومخالفته.

الرد على موقف الدكتور الأنصاري من التأويل

الرد على ما عرضه الدكتور الأنصاري يتلخص في نقطتين رئيستين:

الأولى: لم يُخصَّـــص التأويل النحوي بالآيات والقراءات القرآنية، بل إن كتب النحو مليئة بتأويلهم للشـــواهد الشـــعرية والنثر المروي عن العرب الذي

(١) ينظر نظرية النحو القرآني ص- ٥٩، ٦٥، ومحاضرات في النحو العربي

خالف الغالب من لغة العرب، فالتأويل إذا ليس تعصبا للشعر ولا للقواعد على حساب القرآن، بل هو مسلك للنظر في آيات القرآن الكريم والنصوص العربية التي خالفت القاعدة العريضة من المسموع العربي، قرآنا، وحديثا، ونصوصا عربية منظومة أو منثورة، ومحاولة حملِها على ما هو غالب استعمال العرب دفاعا عن القرآن الكريم وقراءاته .

الثانية: أن التأويل سِمَة للمذهب البصري مبنية على طبيعة نشأته وطبيعة من خالطهم نحاة البصرة من العرب أصحاب اللغة، ولكلِّ مذهبٍ أصولُه التي بُني عليها، ولهذه الأصول أسباب طبعية حدَت بمؤسسي ورواد المدرستين إلى ما ذهبوا إليه.

وأجمِل بختام الرد على مزاعم الدكتور الأنصاري عن التأويل أن يكون ببيان الشيخ الطنطاوي لطبيعة المدرستين وأثره في توجههما من الاعتماد على السماع والقياس حين يقول في حكمةِ تخصُّص كل من المذهبين باتجاهه:

"إن ذلك يعتمد في الحقيقة أولا وبالذات على اختلاف نزعتهما الطبيعية، فهي التي توجه كلامهما على حسب ما تقتضيه وتوجبه، ونزعتهما متغايرة لتغاير الموقع الطبيعي للبلدين، ولا جرم أن هذا الاختلاف إنما كان بفعل الطبيعة البلدية التي لا يُردُّ قضاؤها في النفوس والعقول والعلوم والدربة وما إلى ذلك.

فكان حتما مقضيا أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة على المأثور. وأن ينهج الكوفى في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية، ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما.

والتزامُ البصري هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغةَ نظامٌ مطرد بقوانينَ محدودةٍ مستقاةٍ من الأساليب العربية الصحيحة، المتضافر على أمثالها.

أما الكوفي فقد حمله على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعا من العرب وكفى، والتيسير للناس أن يستعملوا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان."(١).

وبعد أن ذكر لنا الشيخ الطنطاوي أسباب وطبيعة الخلاف بين نشأة المدرستين ومنهجهما يختم كلامه ببيان النتيجة المترتبة على هذا الاختلاف فيقول:" بذلك ترى أنه قد اتخذ كل من المذهبين سبيلا له خاصَّةٌ عُرِف بها، حتى صار لكلٍّ طابَعٌ يحالف طابع الآخر فكان نتيجة ضرورية، لهذا أمران:

الأول: أن ما كثر من الأمور الأربعة التي تخلفت عن القياس عند البصري حسب المقتضيات من "التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار" قد قلت عند الكوفي.

الثاني: أن الأقيسة التي اعتمد عليها البصري في تدوين مذهبه على العكس من ذلك فهي قليلة عنده بالنسبة إلى الأقيسة التي تكون منها المذهب الكوفي، ومن ثمة قيل: إن مذهب البصريين مذهب السماع ومذهب الكوفيين مذهب القياس(٢).

---

(١) نشأة النحو ص- ١٢١ وما بعدها بتصرف، المؤلف: الشيخ محمد الطنطاوي ، المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

(٢) نشأة النحو ص- ١٢٢، وما بعدها.

المطلب الثالث

نماذج تطبيقية لنظرية النحو القرآني

عرض ونقد

الفصل بين المتضايفين[1]

عرض الدكتور الأنصاري قاعدة نصها: "لا يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقا"، ثم اقترح تعديلا لهذه القاعدة فقال: "وبعد التعديل هكذا: يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر بالمفعول به" (٢) مستدلا بقوله تعالى: "**وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ**"[3] في قراءة ابن عامر(٤).

---

(١) اخترت هذه المسألة كواحدة من مسألتي النماذج التطبيقية؛ لأنها تتعلق بقراءة سبعية؛ هي قراءة ابن عامر وهو من أسبق القراء مولدا ووفاة وأعلاهم سندا.

(٢) ينظر نظرية النحو القرآني ص- ١٥٨.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

(٤) قرأ القراء -ما عدا ابن عامر- بفتح الزاي والياء من "زَيَّنَ" مبنيا للفاعل.

ونصب "قتل" به. و"أولادهم" بالخفض على الإضافة، و"شركاؤهم" بالرفع على الفاعلية بـ"زَيَّنَ".

وهي قراءة واضحة والمعنى: زين لكثير من المشركين شركاؤهم قتل أولادهم بنحرهم لآلهتهم، أو بالود خوف العار أو العيلة.

وما عرضه الدكتور الأنصاري قاعدةً نحويةً يريد تعديلها هو قول سيبويه وكثير من النحاة، وليس قولا عن هوى، ولا كلاما خاليا من التوجيه، إنما ذلك رأي له وجاهتُه؛ وذلك أنهم نظروا إلى المتضايفين فرأوهما كالكلمة الوحدة، فكما لا يُفصَل بين جزأي الكلمة لا يفصَل بين المتضايفين، قال سيبويه: "ولا يجوز: (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار) إلاّ فى شعرٍ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"(١). أي بين المضاف والمضاف إليه، وإنما كرهوا ذلك لأن المضاف إليه متمم للمضاف في المعنى مرتبط به لفظا، لأنه يقوم مقام التنوين، ولا يفصَل بين الاسم وتنوينه؛ فكرهوا الفصل بين المتضايفين لذلك(٢).

ويقول ابن جني معلقا على قول الطرماح:

وقرأ: ابن عامر "زُيِّنَ" –بضم الزاي، وكسر الياء– بالبناء للمجهول. و"قتل" بالرفع على النيابة عن الفاعل، و"أولادهم" بالنصب على المفعول بالمصدر، و"شركائهم" بالجر على إضافة المصدر إلى فاعله، ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢٧٥ ، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان ,الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

(١) الكتاب ١٧٦/١، وما بعدها.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢/٢، وما بعدها، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

يطفن بحوزي المراتع لم يُرَعْ بواديه من قرع القسيّ الكنائن(١)

"لم نجد فيه بدًّا من الفصل؛ لأن القوافي مجرورة. ومن ذلك قراءة ابن عامر "وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهمم شركائِهم" وهذا في النثر وحال السعة صعب جدًّا، ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف"(٢).

قال الشيخ البقاعي معلقا على رالقول بعدم جواز الفصل بين المتضايفين في غير الشعر: " وهذا رأي البصريين، وهو رأي حسن؛ لأن الفصل بين المتضايفين يُبعد المعنى عن الذهن، ويحتاج إلى تفكير لفهمه، ولا بد من قرينة تدل على ذلك،(٣)

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في وصف بقر الوحش، للطرماح بن حكيم في ديوانه ص- ١٦٩.

اللغة: تطفن: أي تدرن حوله، تقول: طاف الرجل بالقوم، وطاف عليهم، وأطاف أيضًا: أي استدار، وأطاف فلان بالأمر؛ إذا أحاط به، والحوزي: الوعل الفحل تجعله الظباء رأساً، تتبعه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوزهن ويحميهن. لم يُرَع: لم يُفَزّع. والكنائن: جمع كنانة هي جعبة السهام. والشاهد فيه على جواز الفصل بين المتضايفين وتخريج قراءة ابن عامر عليه، وليس القول بعدم الجواز قاعدة اتفق عليها النحويون كما يدعي الدكتور الأنصاري أولا ، ثم يناقض نفسه بعد ذلك فيذكر أن غيره قد سبق إلى قوله. ينظر لسان العرب مادة (ح وز) والخصائص ٢/ ٤٠٦،

(٢) ينظر الخصائص ٤٠٨/٢ وما بعدها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

(٣) ينظر تحقيق الشيخ يوسف البقاعي لأوضح المسالك ١٥١/٣، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

وما اقترحه الدكتور الأنصـــاري من تعديل للقاعدة ما هو إلا قول لنحاة سـابقين عليه، فالمسـألة قد وقع فيها الخلاف قبله، قال أبو حيان بعد ذكره قراءة ابن عامر بنصـب أولادهم وجر شـركائهم: "فصـل بين المصـدر المضـاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسـألة مختلف في جوازها، فجمهور البصـريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم ولا يجيزون ذلك إلا في ضـرورة الشـعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصـــحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنســـوبة إلى العربي الصـــريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسـان العرب، ولوجودها أيضـا في لسـان العرب في عدة أبيات"(١) وفصَّـل بعضـهم فقال: بجواز الفصـل بين المتضـايفين بثلاثة أشـياء في الشـعر والنثر وفي سعة الكلام، وأربعةِ أشياء لا تكون إلا في الشعر، وهو رأي له أدلته وما يدعمه.

قال ابن هشـــام فصـــل: زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصـــل بين المتضايفين إلا في الشعر؛ والحق أن مسائل الفصل سبع؛ منها ثلاث جائزة في السعة(٢).

ولنا مع الدكتور الأنصاري هنا وقفات:

---

(١) البحر المحيط ٦٥٧/٤.

(٢) أوضـح المسـالك ١٥٣/٣، وما بعدها، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـــ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أولا: لا يصلح هذا نموذجا تطبيقيا لنظرية النحو القرآني؛ إذ إن ما ذكره قاعدة يقترح تعديلها ليست قاعدة نحوية مجمعا عليها بل هي مذهب البصريين.

ثانيا: ما اقترحه تعديلا لمذهب البصـــريين الذي أطلق عليه القاعدة النحوية هو مذهب نحوي ثابت كما ذكره الدكتور الأنصـــاري بعدُ، وهذه من تناقضاته(١).

ثالثا: يســتند الدكتور الأنصــاري في تعديله – الذي لا يعدو أن يكون ترجيحا لمذهب نحوي – إلى ورود ذلك في القرآن الكريم في قراءة ســبعية، ثم يعود فيؤكد على أن ورود الفصــل بين المتضــايفين في كلام العرب لا قيمة له إلا من باب الاستئناس فقط(٢)، وهذا ما يختلف فيه الدكتور الأنصاري ويخالف النحويين فيه، فعودا إلى كلام أبي حيان نجد أن أبا حيان نجده يســتدل لقبول القراءة بتواتر صحتها لغة؛ لأن ابن عامر عربي صريح في العربية، قرأ بها قبل ظهور اللحن – وكلامه فيه نظر – كذلك يســتدل للقراءة بوجودها أيضــا في لسان العرب في عدة أبيات(٣).

رابعا: لنا أن نناقش أبا حيان وما تابعه عليه صــاحب نظرية النحو القرآني من أن كلام ابن عامر – رضــي الله عنه – حجة في اللغة، بأن ابن

(١) يقول: "هذا على أنني لم أنطلق في هذا التعديل من فراغ بل إنني أستند – بعد الله تعالى – إلى طائفة كبيرة من العلماء الأجلاء" نظرية النحو القرآني ص– ٨٠.

(٢) ينظر نظرية النحو القرآني ص– ٨١.

(٣) ينظر البحر المحيط ٦٥٧/٤.

عامر ليس من الجاهليين ولا من المخضرمين الذين تقبل لغتهم إجماعا، بل هو من التابعين اللذين كانت حياتهم في صدر الإسلام؛ إذ مولده سنة عشرين ووفاته سنة ١١٨هـ، وقد عاش في حاضرة الشام، فليس بدويا خالصا ممن يحتج بلغتهم اتفاقا، وهو من الموافقين للفرزدق المتوفى سنة ١١٤ هـ- وجرير المتوفى سنة ١١٠ هـ- وهو تميمي أيضا، فابن عامر موافق لهما زمان، وقد اتفق على فصاحة جرير والفرزدق، ومع ذلك لا يحتج بشعرهما في تقعيد اللغة العربية.

فكيف نقول إن كلام الإمام ابن عامر - مع ما له من قدر - حجةٌ في اللغة؟

فابن عامر عربي، لكن لا إجماع على كون كلامه حجة في اللغة لكونه من أهل صدر الإسلام.[1]

(١) قال البغدادي: " الكلام الذي يستشهد به نوعان شعر وغيره فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى الثانية المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان الثالثة المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق الرابعة المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار ابن برد وأبي نواس فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم" خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢٩/١، وما بعدها، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي

وذكر ابن مالك أن الفصـــل بالظرف والجار والمجرور بين المضـــاف والمضاف إليه كثير، لكنه مخصوص بالشعر.

ونصَّ على أنه لا يجوز الفصـل في الاختيار بما لا يتعلق بالمضـاف لتمحُّض أجنبيته، ولا الفصـــل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر لكون المضاف مقتضيا للجر، بل هو مخصوص بالاضطرار (١).

وما أجمل هذا القيد الذي استنبطه ابن مالك للفصل بين المتضايفين؛ حيث جعل الفاصل بينهما نوعين:

الأول الفصل بما لا يتعلق بالمضاف، أو بما يعمل العمل الذي تقتضيه الإضـــافة وهو الجر، فذلك لا يجوز إلا في ضـــرورة الشـــعر؛ وذلك لتمحُّض أجنبية الأول، وترتب توهم وجود عاملين للجر والمعمول واحد.

الثاني: ما له علاقة بالمضـاف وليس جارا ولا متضـمنا معنى الجار، وهذا يجوز الفصـــل به لعدم تمحض أجنبيته عن المضـــاف، كالمفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله.

(المتوفى: ١٠٩٣هـــ)، تحقيق وشـرح: عبد السـلام محمد هارون، الناشـر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ.

(١) ينظر شـرح الكافية الشـافية ٢/٩٨٠، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشـر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإســـلامي كلية الشـــريعة والدراســـات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.

وعلى هذا القياس من العربية تتخرَّج قراءة ابن عامر رضي الله عنه.

ولو تناول الدكتور الأنصاري المسألة بتفصيل الأقوال فيها وذكر استدلال كل قول ورجح أحدها ما كان لنا على كلامه مأخذ، لكنه عرض لنا رأي البصرين على أنه قاعدة نحوية مسلم بها عند كل النحويين أو جلّهم، ثم عرض لنا رأيا آخر كاقتراح منه لتعديل هذه القاعدة، وعرض لكلام السابقين من العلماء على أنه داعم لاقتراحه مدلل له، لا على أنه قول نحوي مستقل يقلده هو ويميل إليه.

وموقف النحويين المانعين لفصل المتضايفين في النثر من قراءة ابن عامر لاحرج فيه إلا على من جهَّل ابن عامر أو اتهمه في دينه، قال الشاطبي:"

وَزَيَّنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعُ قَتْـ ـلَ أَوْلَادِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيُّهُمْ تَلَا
وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاؤُهُمْ وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثِّلاَ
وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ المُضَافَيْنِ فَاصِلٌ وَلَمْ يُلْفَ غَيْرُ الظُرْفِ فِي الشِّعْرِ فَيْصَلَا
كَلِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا فَلاَ تَلُمْ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إلاَّ مُجَهِّلَا"(١)

(١) متن الشاطبية المسمى بحرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ص- ٥٣، المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

العامل في الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية[1]

في ملحق من تسعين صفحة أو يزيد يسرد لنا الدكتور الأنصاري ما يربو على ستمائة بيت من الشعر جاء فيها الاسم مرفوعا بعد (إذا) الشـــرطية ليدلل على وجوب تعديل القاعدة النحوية القائلة بأنه يجب إضـافة (إذا) الشـرطية إلى الجملة الفعلية، ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية.

ثم يقترح بناء على ما جاء في القرآن الكريم من شواهد ذكر أنها تربو على عشـــرين شاهدا ورد فيها الاسم مرفوعا بعد (إذا) الشـــرطية، سواء وردت في الشعر أم لا، يقترح تعديل هذه القاعدة إلى: (تجوز إضـافة إذا الشـــرطية إلى الجملة الفعلية كثيرا والاسمية قليلا)[2].

والعجب كل العجب كيف ظن الدكتور الأنصـــاري غفلة النحويين عن كل هذه الشـــواهد الكثيرة أو تجاهلهم إياها، ولمَ لا يطرح ســـؤالا يحاول البحث عن إجابته؟!

---

(١) اخترت هذه المسـألة للدراسـة لما ذكره الدكتور الأنصـاري من شـواهد كثيرة لم يذكرها لغيرها من المسائل، وكذلك قد جعل هذه المسألة أساسا لرفضـه التأويل، حيث ذكر إن تأويل هذه الآيات ونحوها يخرجها عن سلاستها المألوفة، وأن النحاة فعلوا ذلك متكلفين ليخضـــعوا الآيات القرآنية الكريمة للقواعد التي صـــنعوها بأيديهم، راجع نظرية النحو القرآني ص- ٥٩إلى ص- ٦٥.

(٢) ينظر نظرية النحو القرآني ص- ١١٤، وما بعدها.

ما الدافع وراء قول العلماء بصريين وكوفيين على السواء بأن أداة الشرط تختص بالدخول على الأفعال دون الأسماء؟

لقد توقف الأنصاري رحمه الله مع الصناعة اللفظية وأهمل المعنى حرصا على ترسيخ دليل قاطع على صحة نظريته؛ حتى يقول في مستهل ملحقه ذلك:

"هذا هو الملحق الذي وعدتُ به القارئ الكريم، وهو خاص بمئات الشواهد الشعرية التي دخلت فيها (إذا) الشرطية على الجملة الاسمية خلافا لما يراه الجمهور من اختصاصها بالجملة الفعلية، وهو دليل قاطع على أن بعض القواعد النحوية تحتاج إلى تعديل أكيد؛ إذ إنها بُنيت على أساس واهٍ لا يستند إلى استقراء واعٍ، أو إحصاء دقيق، وليس أدل على ذلك من هذه المئات من الشواهد الموثوق بها كل الثقة؛ لأنها من عصور الاحتجاج المعترف بها من العلماء الأجلاء، فضلا عن الآيات القرآنية التي نيفت على العشرين كما سلف به البيان"(١).

ولسنا ننازعه في ثبوت هذه الشواهد، فإننا نسلم أن الاسم المرفوع وقع بعد (إذا) الشرطية لفظا، وهذا الوقوع لم يرده أحد من النحاة ولم يقولوا بعدم ثبوته، بل عنون صاحب الإنصاف لنحو هذه المسألة بقوله: (عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية)، فنراه لا يثبت خلافا في وقوع الاسم مرفوعا بعد أدوات الشرط، لكنه ينص على خلاف في رافع هذا الاسم.

(١) نظرية النحو القرآني ص- ٢٠٥ وما بعدها.

ولقد التفت النحويون إلى هذه الشواهد، لكنهم لم يصـــــرفوا جهدهم إلى الصـــناعة دون المعنى كالذي وقع فيه الدكتور الأنصـــاري، بل إنهم نظروا في المعنى المترتب على الشـــــرط والجزاء؛ فوجدوا أنه لا يجازَى إلا بالفعل وعن الفعل، واتفقوا على ذلك فيما يقع بعد (إن) الشـــرطية، اتفقوا على أن المعنى يوجب هذا، فإذا قلت: (إن زيدٌ أتاني آته) كان إتيانك لزيد جزاءً مترتبا على وقوع الإتيان منه، هذا المعنى لا يكون إلا بوجود حدثين أحدهما شـــرط والآخر جزاء، ومعنى المجازاة هذا قائم في (إذا) (١).

فلما وجدوا من الشـواهد العربية الفصـيحة ما ظاهره وجود اسـم مرفوع بعد أداة الشـرط اختلفوا في رافع هذا الاسـم بعد اتفاقهم على أن الرافع له فعل، ولم يخالف إلا أبو الحسن الأخفش الذي نُسب إليه القول بأن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مرفوع بالابتداء.

أما البصريون والكوفيون فقالوا إن الرافع له فعل الشرط الذي سيترتب عليه الجزاء، ثم ذهب الكوفيون إلى أن هذا الفعل هو المذكور بعد الاســـم المرفوع، وهو مبني على قولهم بجواز تقدم الاســـم المرفوع على رافعه، أما البصـــريون فذهبوا إلى أن الفعل الرافع لهذا الاســـم محذوف دل عليه الفعل المذكور بعده؛ حيث إنهم لا يجيزون تقدم الاسم المرفوع على رافعه.

ألا ترى أن الدكتور الأنصـاري لم يلتفت إلى حجة أولئك أو مذهب هؤلاء، ولا إلى المعنى المترتب على جعل الجملة الاســـمية شـــرطا أو جزاء، وكأن

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٨٥.

الكوفيين الذين يبنون القاعدة على الشاهد والشاهدين قد غفلوا عن ستمائة شاهد أدركها الدكتور النصـــاري ووقف هو عليها ، وحرص على الاعتراف بها بعد استقراء واعٍ قام به، ولم ينتبه إليه البصريون والكوفيون على السواء!!

إن هذه الكثرة التي أودعها الدكتور الأنصـــاري ملحقَ كتابه، وأهدر نظرة علمائنا إلى المعنى الذي هو أســاس الإعراب، أسـقطته في الوهم الذي أدى به إلى عدم التفرقة بين توجيه علمائنا لهذه الشواهد، وبين ردهم لها، فإن أحدا منهم لم يردها ولم يعترض على ثبوتها، ولم يغفلوا عنها أو يهدروها أو يغضـــوا منها بأي حال كما ادعى.

وأرى أن خطو الدكتور الأنصـاري نحو ما يؤيد فكرته كان متسـارعا لدرجة لم يتوقف فيها مع موقف علمائنا في هذه المسألة، ولم يطل النظر فيما أحصـاه من شـــواهد، ولو دققنا النظر في هذه الشـــواهد التي ذهب فيها إلى أن (إذا) مضــافة لجملة اسـمية للحظنا أن كل هذه المرفوعات التي تلت (إذا) الشـرطية متلوة بجملة فعلية، لا بمفرد ولا بجملة اســـمية، فليس فيها نحو (إذا زيد قائم أقوم) بل إن كلها على نحو (إذا زيد يقوم أقوم).

لذا فإن علماءنا الأجلاء قطعوا بأن الاســـم لا يجيء مرفوعا بعد (إن) إلا ويأتي بعده جملة فعلية يكون فعلها مفسِّـــرا للفعل المحذوف، وتأخذ (إذا) حكم (إن)؛ إذ معناها الجزاء كما سبق.

وإذ نؤكد ذلك فإن ســـتمائة بيت معها عشـــرون آية من القرآن الكريم قد استعملت جميعُها بهذا النسق الواحد: ((إذا) الشرطية ــ بعدها اسم مرفوع ــ

بعده جملة فعلية) يجعلنا نطمئن لقول الكوفيين بأن هذا الفعل هو الرافع للاسم المتقدم عليه، وأن في الكلام تقديما وتأخيرا، أو قول البصريين بحذف الفعل المفسَّر بالفعل التالي للاسم المرفوع، وحذفُ الفعل كثير في غير هذا الموضع(١).

فلنا أن نأخذ بأحد القولين ونردُّ تعديل الدكتور الأنصاري المقترح، الذي خالف فيه نحاة البصرة والكوفة على السواء، والله تعالى أعلم.

(١) من ذلك ما ذكره المبرد من أن الفِعْل قد يحذف فى التكرير وفى الْعَطف، وَذَلِكَ قَوْلك: رَأسك والحائط، وَرَأسه وَالسيف يَا فَتى فَإِنَّمَا حذف الْفِعْل للإطالة والتكرير، وَدلّ على الْفِعْل الْمَحْذُوف بِمَا يُشَاهد من الْحَال وَمن أَمْثَال الْعَرَب: " رَأسك وَالسيف "، وَمن أمثالهم: " أهلك وَاللَّيْل " وَقد دلّ هَذَا على أَنه يُرِيد: بَادر أهلك وَاللَّيْل وَالْأول على أَنه: نح رأِ سك من السَّيْف وَتَقْدِيره فى الْفِعْل: اتق رَأسك وَالسيف، ينظر المقتضب ٣/٢١٥ وما بعدها، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة النقدية لنظرية النحو القرآني خلصت إلى نتائج أهمها ما يلي:

أولا: ما تضمنته هذه النظرية من اختلاف مع نحاتنا السابقين ليس تعارضا بين النحويين والقرآن الكريم، إنما هو آراء الدكتور مكي وترجيحاته أقوالَ بعض النحويين في مقابلة آراء بقية النحويين.

ثانيا: التقعيد بالشعر يثبت عربية لغة القرآن، ثم بالنظر في هذه اللغة القرآنية الثابتة عربيتها نراها ترتفع على ما سواها من لغة العرب كما الثريا والثرى.

ثالثا: إن محاكمة الخليل وسيبويه أو غيرهما من النحويين على تسبيع ابن مجاهد أو غيره ممن هو تابع زمانا لهم خطأ منهجي ولا يخلو من التجني، فليس للنحويين موقف معارضة للقرآن ولا للقراءات بوصفها قرآنا، إنما هم يقفون موقف الرد لقرآنية ما لم يثبت عندهم موافقته لوجه من العربية، كما هو أحد شروط قبول القراء أنفسهم للقراءة.

رابعا: القرآن الكريم أوثق المصادر لدى كل مؤمن، ولا يعني هذا ضعف المصادر اللغوية الأخرى، فقد استشهد سيبويه في كتابه بأربعة أنواع من المصادر السماعية هي: القرآن الكريم وقراءاته، الحديث النبوي – على اختلاف في جواز الاستشهاد به في النحو – والشعر والرجز، والأقوال المأثورة عن العرب.

وبلغ عدد الشواهد المنسوبة في كتاب سيبويه سبعمائة وتسعة وثلاثين شاهدا (٧٣٩) نص فيها سيبويه على اسم الشاعر، وسبعة وأربعين شاهدا نسبها سيبويه إلى قبيلة دون ذكر اسم الشاعر، كان سيبويه متثبتا في نقله الشواهد شعرا أو نثرا، واثقا في صدق من يأخذ عنهم، واثقا من دقتهم وتثبتهم

خامسا: إن الجهل بقائل البيت لا يعني احتمال انتحاله على العرب من غيرهم؛ لأن الأبيات مجهولة القائل كلها معلومة المصدر، أي أنها رويت عن ثقات من العرب مما لا يطعن في عربيتها ولا يخرجها عن أساليب العربية التي تستنبط منها قواعد النحو وتعرف أصولُه؛ حيث إن العبرة بثبوت اللفظ عن عربي يحتج بلغته عُلم بالتعيين أو نسب من الثقات إلى عربي دون ذكر اسمه.

سادسا: شواهد البصريين موثقة توثيقا لا يترك مجالا للطعن في نسبتها إلى العرب، فإذا جاءت قراءة يتعارض ظاهرها وهذه الشواهد، فلا يمكن بحال من الأحوال أن يغض النحويون بصرهم عن هذه الشواهد، ولا أن يحكموا على القراءة بالرد واللحن إلا إذا لم تثبت عندهم قرآنيتها فهنا يقفون موقفا من القارئ لا من القراءة، موقفا فيه الدفاع عن عربية القرآن الكريم، فإذا جاءنا اعتراضهم على قراءة ثبتت آحادا أو تواترا فإننا نقول من حفظ حجة على من لم يحفظ، ونرجح بها قول من اختلف مع هؤلاء النحويين.

سابعا: إذا ثبتت قراءة في مقابلة قراءات أخرى توافق شواهد الشعر والنثر الكثيرة المروية عن العرب الثقات مع توثيق روايتها، فعلى النحويين أن يقفوا مع هذه القراءة موقف الاحترام، لكنهم لا يغالبون بها الكثرة الكاثرة من القراءات الأخرى والشواهد العربية الكثيرة كي تنضبط قواعد اللغة.

ومن ثم يوفق العلماء بين تلك الشـــواهد بأكثر من طريق، احد هذه الطرق هو تأويل القليل ليُحمل على القاعدة المؤسسة على الكثير من الشواهد القرآنية والعربية الأخرى.

ثامنا: لا يكون التأويل في كل حين بل يُمتنع إذا جاء الكلام على لغة من لغات العرب وثبت ذلك

تاسعا: ليس التأويل تعصبا للشعر ولا للقواعد على حساب القرآن، بل هو مســـلك للنظر في آيات القرآن الكريم والنصـــوص العربية التي خالفت القاعدة العريضة من المسموع العربي قرآنا وحديثا ونصوصا عربية منظومة أو منثورة وحملها على ما هو غالب استعمال العرب دفاعا عن القرآن الكريم وقراءاته .

عاشرا: التأويل سمة للمذهب البصري وخاصة مبنية على طبيعة نشأته وطبيعة من خالطهم من العرب أصحاب اللغة، ولكل مذهب أصوله التي بُني عليها، ومع ذلك فقد وُجد التأويل في كل المذاهب النحوية وإن تفاوت قدر إعماله بين مدرســـة وأخرى، ولم يتوقف تأويل النحويين على الآيات والقراءات القرآنية، بل إن كتب النحو مليئة بتأويلهم للشـواهد الشـعرية والنثر المروي عن العرب الذي خالف الغالب من لغة العرب،

وأقرر بعد رحلة البحث هذه أنني لا أوافق تعليق النحويين أحيانا على القراءة باللحن أو على القارئ بالوهم، أرد هذا عليهم متلمسا ما يبرئ ساحتهم بحسن الظن المبني على القواعد العلمية، كما سبق بيانه.

وليت شـــعري إن ســـاء ظننا بعلمائنا النحويين الذين نقلوا لنا لغة العرب وقعدوا قواعد العربية أنى لنا من مصدر موثوق نبني عليه تصورنا للعربية كيف كانت وما طريق التعبير بها حتى نقول إن القرآن الكريم قد فاقهم فأعجزهم.

فليت كل قارئ لفكرة يدعي صاحبها التأمل في القرآن الكريم يصطحب في ثنايا مطالعته معنى أن الذي يرفع في وجه تراثنا تهمة مخالفة القرآن الكريم والســـنة النبوية المطهرة، إنما هو صـــاحب فكر يقف في مواجهة فكر أعلام التراث، وليس هو بمتحدث باســم القرآن والســنة، وليس التراث خصــما للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

والله أسأل التوفيق والسداد

والحمد لله رب العالمين

فهرس الآيات والقراءات القرآنية

أولا: الآيات القرآنية

سورة النساء	﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	٣٠
سورة الأنعام	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾	٦٣
سورة الحجر	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	٢
سورة طه	﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٤٣
سورة الانشقاق	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝٣﴾	٥٨

ثانيا: القراءات

سورة النساء	قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بخفض الأرحام	٣٠
سورة الأنعام	قراءة ابن عامر "وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهمم شركائِهم"	٦٣
سورة التوبة	قراءة نافع وابن كثير بتحقيق الهمزتين في (أئمة)	٤٢
سورة إبراهيم	قراءة حمزة (بمصرخيّ)	٤٣

سورة طه	قراءة أُبَيّ (إِنْ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ)	١٦
سورة طه	قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾	٤٣
سورة طه	قراءة أبي عمرو (إن هذين لســـاحران) بالياء مع تخفيف النون في هذين	٤٣

ثبت بأهم المراجع

١. الإبانة عن معاني القراءات، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

٣. أبو زكريا الفراء المؤلف الدكتور أحمد مكي الأنصاري الطبعة الأولى.

٤. اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، رسالة ماجستير للباحث أحمد جار الله الصلاحي الزهراتي، الرقم الجامعي (٢-٨٤٠١-٤٢٠) طبعة وقفية الإمام غازي للفكر القرآني ١٤٢٣هـ- .

٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢٧٥ ، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان ,الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٦. إحياء النحو ، المؤلف إبراهيم مصطفى، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

٧. أصول النحو، المؤلف: لجنة مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

٨. الاقتراح في أصول النحو وجدله، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى:٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م، نظرية النحو القرآني ص- ٤٤.

٩. أوضح المسالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠.بحث منشور بالمؤتمر الدولي الخامس للغة العربية دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي – رجب ١٤٣٧هـ- مايو٢٠١٦م المحور(ت) آداب اللغة العربية وعلومها.

١١.البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

١٢.تاريخ آداب العرب ، المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: ١٣٥٦هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي.

١٣.التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي أ.د/ سماسم بسيوني عبد العزيز مطر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ.

١٤.التأويل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين القدماء والمحدثين، أ.د/ كاظم فاخر حاجم، كلية الآداب جامعة ذي قار.

١٥.تحقيق الشيخ يوسف البقاعي لأوضح المسالك ١٥١/٣، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦.تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٧.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

١٨.تفسير الطبري المسمى (جامع البيان في تأويل القرآن)، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٩.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٠.تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢١.جماليات المفردة القرآنية المؤلف أحمد ياسوف. الناشر: دار المكتبى – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ- - ١٩٩٩م

٢٢.الحجة في القراءات السبع المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ، ويراجع نظرية النحو القرآني صـ٤١.

٢٣.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢٩/١، وما بعدها، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ- - ١٩٩٧ م.

٢٤.الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٥.الدعوة إلى النحو القرآني دراسة وصفية نقدية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها سلطنة

عمان جامعة نزوى كليـــة العلـــوم والآداب قسم اللغة العربية تخصص: دراســات لغوية، ســنة ٢٠١٧م، إعداد الطالبة زوينة بنت علي بن عيســى الحارثية.

٢٦.الدفاع عن القرآن الكريم ضـــد النحاة والمســـتشـــرقين، المؤلف أحمد مكي الأنصاري.

٢٧.ديوان الطرماح بن حكيم (المتوفى: ١٢٥ هـ) ، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، الطبعة الثانية: ١٤١٤ هـ- - ١٩٩٤ م، الناشر: دار الشرق العربي (بيروت - لبنان).

٢٨.ديوان الفرزدق شرح وضبط وتقديم الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٩.ديوان المتلمس الضـــبعي. تحقيق وتعليق: حســـن كامل الصـــيرفي . دار النشـر: معهد المخطوطات العربية. سـنة الطبع: الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ- - ١٩٧٠م.

٣٠.السـبعة في القراءات ، المؤلف: أحمد بن موسـى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـــــ)، المحقق: شـوقي ضـيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٣١.ســـر صـــناعة الإعراب، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصـــلي (المتوفى: ٣٩٢هـــــ)، الناشـر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٢.شـرح الكافية الشـافية المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسـات الإسـلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٣٣.شرح كتاب سيبويه للسيرافي وما بعدها، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سـيد علي، الناشـر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٤.شـواهد الشـعر في كتاب سـيبويه تأليف الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، طبعة مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، وأصلها رسالة دكتوراه في الآداب من جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠م.

٣٥.الصـحاح ، المؤلف: أبو نصـر إسـماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)

٣٦.العين المؤلف: أبو عبـد الرحمن الخليـل بن أحمـد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصـري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٣٧.الفروق اللغوية المؤلف: أبو هلال الحسـن بن عبد الله بن سـهل بن سـعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه:

محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

٣٨.الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، نشرته مؤسسة سما للتوزيع والنشر بتحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب.

٣٩.الكتاب ، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ- - ١٩٨٨م.

٤٠.كتاب سيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري، بدون.

٤١.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

٤٢.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٤٣.متن الشاطبية المسمى بحرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ص- ٥٣، المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة

دار الهدى ودار الغوثاني للدراســـات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ- - ٢٠٠٥م

٤٤.مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٣٤.

٤٥.محاضرات في النحو العربي لأحمد مكي الأنصاري

٤٦.المدارس النحوية، شـوقي ضـيف (المتوفى: ١٤٢٦هـــــ)، الناشـر: دار المعارف.

٤٧.معاني القرآن للفراء المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـــ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٤٨.المعجم الوسـيط المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصـطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

٤٩.مفهوم النحو القرآنيّ ومجالاته وتطبيقه، د. محمَّد أبو القاســم حســن عبّاس، أستاذ النحو والصــرف المساعد وعميد شؤون الطلاب بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية أم درمان السودان

٥٠.المقتضـــــب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٥١.مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ، المؤلف أمين الخولي، طبعة دار المعرفة.

٥٢.ميزان الاعتدال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٥٣.النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة بقلم الأستاذ محمد أحمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية، مطبعة السعادة.

٥٤.نزهة الألباء في طبقات الأدباء المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) لمحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٥.نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المؤلف: الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

٥٦.نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوّماتها الأساسية ، تأليف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري، أستاذ الدراسات النحوية بقسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ورئيس قسم اللغة

العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم سابقا، وهذا الكتاب هو موضوع البحث محل النقد .

٥٧.هدية العارفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ويراجع شواهد الشعر في كتاب سيبويه صـ٧٩، وما بعدها.

فهرس الموضوعات

الملخص	٣٦٠٨
المقدمة	٣٦١٢
الدراسات السابقة	٣٦١٧
المبحث الأول: نشأة النظرية وتطورها عند الأنصاري...عرض ونقد	٣٦٢٢
المطلب الأول: موضوع النظرية ومنهج البحث فيها	٣٦٢٢
المطلب الثاني: نشأة النظرية عند الأنصاري عرض ونقد	٣٦٢٥
المطلب الثالث: تطور النظرية بعد الفراء عرض ونقد	٣٦٣٠
المبحث الثاني: لب نظرية النحو القرآني ... عرض ونقد	٣٦٣٧
المطلب الأول (تكوين النظرية)	٣٦٣٧
المطلب الثاني: أدلة نظرية النحو القرآني والرد عليها	٣٦٤٠
دعوى وقوع الاصطدام بين القواعد النحوية والآيات القرآنية	٣٦٨٤
دعوى تعصب النحويين لقواعدهم ضد القراءات القرآنية	٣٦٥٤
دعوى ضعف توثيق الشواهد الشعرية عند النحاة	٣٦٦٦
دعوى فساد التأويل النحوي	٣٦٧٥

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية لنظرية النحو القرآني عرض ونقد ٣٦٨٤

الفصل بين المتضايفين ٣٦٨٤

العامل في الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية ٣٦٩٢

الخاتمة ٣٦٩٧

ثبت بأهم المراجع ٣٧٠٣

فهرس الموضوعات ٣٧١٣